

Distr.
GENERAL

TD/367
3 April 1996
ARABIC
Original: ENGLISH

مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية



الدورة التاسعة
ميدراوند، جنوب أفريقيا
٢٧ نيسان/أبريل ١٩٩٦
البند ٨ من جدول الأعمال المؤقت

تعزيز النمو والتنمية المستدامة في اقتصاد عالمي آخذ في العولمة والتحرير

نص سابق للمؤتمر*

* في الجلسة ٨٧٣ (الختامية) من الدورة التنفيذية الثانية عشرة، المعقودة في ٢٩ آذار/مارس ١٩٩٦، أحاط مجلس التجارة والتنمية علماً بالنص السابق للمؤتمر المعمم في TD/B/EX(12)/CRP.4/Rev.2 وقرر تقديم النص كوثيقة رسمية من وثائق الدورة التاسعة للمؤتمر، ليكون أساساً للمفاوضات حول البند ٨ من جدول أعمال المؤتمر.

المحتويات

<u>الصفحة</u>	<u>الفقرات</u>	
٤	٨ - ١	أولا - مقدمة
٨	٧٤ - ٩	ثانيا - تعزيز النمو والتنمية المستدامة في اقتصاد عالمي أخذ في العولمة والتحرير
٨	٤٥ - ٩	ألف - التحديات الناشئة عن العولمة والتحرير بين البلدان التي تواجه ظروفًا مختلفة
٩	٢١ - ١٢	١ - [العولمة والتنمية]
١٢	٣٥ - ٢٢	٢ - التجارة الدولية في السلع والخدمات، والقضايا السلعية
١٦	٤٥ - ٣٦	٣ - تعزيز الاستثمار وتنمية المشاريع
١٩	٧٤ - ٤٦	باء - إجراءات وتدابير يلزم اتخاذها لتحقيق أبلغ أثر إيجابي للتحرير والعولمة والتقليل إلى أدنى حد من مخاطر التهميش وعدم الاستقرار
١٩	٥٢ - ٤٧	١ - [العولمة والتنمية]
٢٢	٧٠ - ٥٣	٢ - التجارة الدولية في السلع والخدمات وقضايا السلع الأساسية
٢٥	٧٤ - ٧١	٣ - تشجيع الاستثمار وتنمية المشاريع
٢٦	٩٧ - ٧٥	ثالثا - إسهام الأونكتاد في التنمية [المستدامة]
٢٩	٨٠ - ٧٨	ألف - [العولمة والتنمية]
٣٠	٨٤ - ٨١	باء - الاستثمار وتنمية المشاريع والتكنولوجيا

المحتويات (تابع)

<u>الصفحة</u>	<u>الفقرات</u>		
		ثالثا-	جيم - التجارة الدولية في السلع والخدمات وقضايا
٣٣	٨٥ - ٨٦	(تابع)	سلعية
			دال - [الهيكل الأساسية للخدمات من أجل التنمية
			والكفاءة في التجارة] [استحداث هياكل
			أساسية للخدمات الداعمة للتجارة والكفاءة
٣٦	٨٧ - ٩٠		في التجارة]
٣٧	٩١ - ٩٧		هاء - التعاون التقني
٣٩	٩٨ - ١١٠	رابعا -	أعمال الأونكتاد المقبلة وآثارها المؤسسية
٣٩	٩٨		ألف - الأونكتاد في سياق مؤسسي جديد
٣٩	٩٩ - ١٠٨		باء - الآلية الحكومية الدولية
			جيم - [اشتراك القطاعات غير الحكومية في أنشطة
٤٣	١٠٩ - ١١٠		الأونكتاد التنفيذية]

أولا - مقدمة

١- [لأول مرة منذ أوائل هذا القرن،] تم التغلب الى حد بعيد على الانقسامات الايديولوجية، وأخذ يظهر بصورة متزايدة التفاف حول [فلسفة] [واحدة] [نهج] موجهة نحو السوق للنمو والتنمية الاقتصادية والاجتماعية [المستدامة] [النمو في سياق التنمية المستدامة]. وأخذت القوى الهائلة للعولمة والتحرير في إعادة تشكيل سير الأعمال والتجارة على نطاق العالم، مما يتيح فرصا وتحديات لوضعي السياسات على قدر متساو. وفي هذه الفترة الأخيرة، نجد في بعض البلدان النامية [الأكثر سكانا] في العالم أن [كلا منها] سجل معدلات نمو اقتصادي ستؤدي، اذا تواصلت في السنوات القادمة، الى تغيير هام، خلال العقود الأولى من القرن القادم، في الوزن النسبي للبلدان النامية ومشاركتها في الانتاج العالمي والتجارة العالمية. ولكن خلافا لذلك، فبعد مرور [أكثر من] خمس سنوات على [إعلان باريس و] بدء برنامج العمل الخاص لصالح أقل البلدان نموا [في التسعينات] وبالرغم من بضع حالات ناجحة، [ازداد عدد البلدان في تلك الفئة من ٤٢ الى ٤٨ بلدا] [لم تحرز أقل البلدان نموا تقدما اقتصاديا هاما]. فمن الواضح اذن أنه رغم وجود فرص هامة للنمو والتنمية، هناك بلدان نامية كثيرة غير قادرة على اغتنامها.

[جديد - وفي هذه الفترة الأخيرة، اضطلع عدد مدهش من البلدان النامية باصلاحات اقتصادية صعبة، وشارك بنجاح في الاقتصاد العالمي، وتمتع بفترات من النمو السريع. وهناك بلدان أخرى تسعى جاهدة إلى ايجاد الموارد والارادة على الاضطلاع بهذه التغييرات والاستثمارات. ويستطيع المجتمع الدولي أن يؤدي دورا قويا وإيجابيا بالاعتراف بصعوبات هذه التحولات - التي غالبا ما تكون شاقة للغاية بالنسبة للفقراء - وبالأعانة على تقديم مساعدة (مالية وتقنية على السواء) وأطر متعددة الأطراف كفيلة باشتراك البلدان النامية في الاقتصاد العالمي، وحفظ الموارد العالمية. وأصبحت الاقتصادات الوطنية حتما أكثر ترابطا، ويجب معالجة الآثار على نحو ناجع. والتحدي الرئيسي الذي يواجه المجتمع الدولي اليوم هو التعاون على تمكين الدول وشعوبها لا من التكيف مع هذا التغيير فحسب، بل أيضا على الاستفادة بنشاط من الفرص الجديدة التي يخلقها والمساهمة في هذه الفرص.]

[جديد ١- إن التحرير والعولمة قوتان اقتصاديتان هائلتان في العالم اليوم، وقد أخذتا في إعادة تشكيل سير الأعمال والتجارة ومواجهة جميع البلدان بفرص وتحديات جديدة. والتحدي قوي خاصة بالنسبة للبلدان النامية التي تلعب دورا ضعيفا نسبيا في هذه العملية، والتي تواجه أضعف البلدان من بينها خطر التهميش. وبالرغم من أن عددا كبيرا من البلدان النامية اضطلع باصلاحات اقتصادية وتكيف هيكلية، فقد حدث تدهور وركود في كثير منها. فانخفض دخل الفرد في أقل البلدان نموا في السنوات الأخيرة، وزاد عددها من ٣٦ في عام ١٩٨١ إلى ٤٨ في الوقت الحاضر. وإن قدرة البلدان النامية بوجه خاص والمجتمع الدولي بوجه عام على التكيف مع هاتين القوتين والاستفادة منهما للتصدي لمسألة التنمية هي واحدة من أهم القضايا التي تواجه واضعي السياسات.]

[١ مكررا- يؤكد المؤتمر من جديد أنه ينبغي للأونكتاد أن يظل محورا داخل الأمم المتحدة لمعالجة قضية التنمية والقضايا المترابطة في مجالات التجارة، والتمويل، والتكنولوجيا، والاستثمار، والخدمات والتنمية المستدامة، معالجة متكاملة. وينبغي للأونكتاد توفير محفل للحوار حول السياسات وبناء توافق الآراء بشأن القضايا التي تهم البلدان النامية بغية المساهمة في صياغات السياسة الاقتصادية العالمية وتقديم اقتراحات وأفكار لتعزيز التنمية. وينبغي التأكيد من جديد على أن يظل الدور الرئيسي للأونكتاد هو دور محفل عالمي

للمداولات والمفاوضات الحكومية الدولية، وبناء الثقة وتوافق الآراء، وصياغة السياسات، وتوفير سبل بديلة للتنمية، ورصد التنفيذ والمتابعة، والتعاون التقني. بيد أن بناء توافق الآراء لا ينبغي أن يكون على حساب الاحتياجات والأهداف الإنمائية للبلدان النامية.

٢- وفي كرتاخينا في عام ١٩٩٢، [حوّل] الأونكتاد الثامن [محور التركيز إلى] [قرر وضع] المفهوم الجديد للشراكة والتعاون من أجل التنمية. فالشراكة يمكن تحقيقها لا على أساس منهاج مفاهيمي - مخطط تفصيلي أو برنامج عمل ما تعتمد الحكومات لإعادة تشكيل العلاقات الاقتصادية - بل استجابة للمقتضيات التي يفرضها الواقع المعقد الناشئ. [وفي كرتاخينا كان هناك أيضاً تقارب في الاعتراف بأهمية الديمقراطية ومراعاة حقوق الإنسان، لا كحتميات أخلاقية بل أيضاً كعوامل هامة للتنمية (كرتاخينا، الفقرة ٢١). ومنذ ذلك الحين، استفاد مشكل التنمية من مساهمة مؤتمرات الأمم المتحدة للبيئة، والسكان، والتنمية الاجتماعية والمرأة، التي بينت التحديات التي تواجه المستقبل ومسؤوليات المجتمع الدولي. [إن استمرار وجود الفقر المدقع وتزايد اللامساواة، إضافة إلى [انتشار] أخطار التهميش وتدمير البيئة، جعل [يجعل التعاون الدولي شرطاً لا غنى عنه لمواجهة تحدي العولمة]. وفي هذا السياق، لا تزال الولاية الممنوحة للأونكتاد بموجب قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة ١٩٩٥ (د-١٩) والتي عززها التزام كرتاخينا صالحة [تماماً]؛ وهي أيضاً مرنة وشاملة على نحو يكفي لتمكين الأونكتاد من التكيف مع الخصائص الجديدة لحتمية التنمية.

[٢ مكرراً] لا تزال التنمية المستدامة الشغل الشاغل للمجتمع الدولي، وخاصة نظراً للتحدي الذي تفرضه العولمة والتحرير. وإن الحاجة إلى استئصال الفقر والحد من التفاوتات المتسعة في مستويات المعيشة في الاقتصاد العالمي لا تزال في طليعة أولويات المجتمع الدولي.

٣- ومنذ كرتاخينا فصاعداً، تسارعت خطى العولمة، [واتسع نطاق التحرير]. [وقد مهد اختتام جولة أوروغواي، وإنشاء منظمة التجارة العالمية، السبيل لتهيئة مناخ اقتصادي أكثر دينامية من خلال نظام تجاري متعدد الأطراف أكثر انفتاحاً وقابلية للتنبؤ به. ولكن لا يزال هناك الشيء الكثير مما ينبغي القيام به [للسماح لـ] [للمتمكين] جميع الشركاء، [وخاصة أقلهم نمواً] من جني المنافع من هذه البيئة الجديدة. [وإن لمنظمة التجارة العالمية والأونكتاد دورين متميزين يكمل أحدهما الآخر. [فمنظمة التجارة العالمية مسؤولة عن إدارة ورصد القواعد التجارية المتعددة الأطراف وتسوية المنازعات، وهي محفل للمفاوضات التجارية ووضع القواعد. أما دور الأونكتاد فيشمل معالجة القضايا الانمائية الأوسع نطاقاً، والتحليل، وبناء توافق الآراء، ونشر المعلومات وتقديم المساعدة التقنية إلى البلدان النامية.]]]] [هناك بلدان نامية كثيرة استطاعت التفاعل مع هذا السياق الجديد وحققنت نتائج اقتصادية ايجابية. وقد أبرزت هذه النتائج الايجابية التمايز التدريجي بين البلدان النامية. [فمنظمة التجارة العالمية مسؤولة عن رصد تنفيذ اتفاقاتها، وتحتوي على آلية لتسوية المنازعات المتعلقة بها، وهي محفل للمناقشة وتعمل على وضع القواعد بشأن القضايا التجارية. أما الأونكتاد فيعالج القضايا التجارية والإنمائية، والتحليل، وبناء توافق الآراء، ونشر المعلومات وتقديم المساعدة التقنية إلى البلدان النامية].

[اقتوتحت إهدى المجموعات إدراج الجمل الثلاث الأولى من الفقرة ٢ كفقرة جديدة تسبق الفقرة ٧ ونقل الجمل الثلاث الأخيرة إلى الفرع الذي يبدأ بالفقرة ٢٢.]

[٣ مكرراً] - لقد أدت عولمة الاقتصاد إلى تزايد التفاعل بين السياسات الاقتصادية، بما في ذلك جوانبها الهيكلية، والاقتصادية الكلية، والتجارية، والنقدية والمالية. وعلى الحكومات بالدرجة الأولى مسؤولية التنسيق بين هذه السياسات بالعمل على المستوى الوطني، ولكن اتساقها على المستوى الدولي له دور هام يؤديه في تعزيز فعاليتها. ونظراً لانعدام الاتساق بين مختلف جوانب السياسات الاقتصادية على المستوى العالمي، هناك خطر هو إمكانية انخفاض الآثار الإيجابية للعولمة. فمن الأهمية بمكان إذن التنسيق بين السياسات الاقتصادية العالمية، بمشاركة البلدان النامية مشاركة كاملة. ويستطيع الأونكتاد، الذي تعنى ولايته أساساً بالتنمية، تقديم مساهمة قيمة في هذا الصدد، في سياق مناقشته حول الترابط. وفضلاً عن ذلك، فإن تطوير تعاون مع المنظمات الدولية المختصة في الميادين التجارية والنقدية والمالية أمر ضروري لتحقيق اتساق أكبر في صياغة السياسات الاقتصادية على المستوى العالمي.]

[جديد ٣- إن العمل الذي يقوم به الأونكتاد ومنظمة التجارة العالمية يتمم بعضه بعضاً وينبغي له أن يستند إلى التعاون البناء والفعال. وفي هذا الصدد، ينبغي للأونكتاد مواصلة دوره الهام في تحليل الاتجاهات التجارية الدولية وعلاقتها بالتنمية، وتحديد المجالات التي يمكن أن تدور حولها المفاوضات التجارية في المستقبل، وتعزيز توافق الآراء، فضلاً عن دعم البلدان النامية في هذه المفاوضات. أما منظمة التجارة العالمية فهي مسؤولة عن التفاوض بشأن الاتفاقات والأنظمة التجارية المتعددة الأطراف وتنفيذها ومتابعتها.]

[٣ مكرراً] - أدت استنتاجات دورة أوروغواي وإنشاء منظمة التجارة العالمية إلى تمهيد السبيل لتهيئة مناخ أكثر دينامية من خلال نظام تجاري متعدد الأطراف أكثر انفتاحاً وقابلية للتنبؤ به. وهذا سيسمح للبلدان النامية، وخاصة أقلها نمواً، بالاستفادة من الفرص الناشئة عن هذه البيئة الجديدة والاندماج تماماً في التجارة العالمية. وإن لمنظمة التجارة العالمية والأونكتاد دورين متميزين يكمل أحدهما الآخر. فمنظمة التجارة العالمية مسؤولة عن إدارة ورصد القواعد التجارية المتعددة الأطراف وتسوية المنازعات، وهي محفل للمفاوضات التجارية ووضع القواعد. أما دور الأونكتاد فيشمل معالجة القضايا الإنمائية الأوسع نطاقاً، والتحليل، وبناء توافق الآراء، ونشر المعلومات وتقديم المساعدة التقنية إلى البلدان النامية.]

٤- إن مهمة تعزيز [التجارة و] التنمية [المستدامة] مهمة معقدة [ولن تسهلها الايضاحات من جانب واحد والوصفات التجزئية: إذ يتعين أن تستند إلى الاعتراف بأن التنمية الاقتصادية، والتنمية الاجتماعية، و[حماية البيئة]، هي عناصر مترابطة ومتضافرة في التنمية المستدامة. [وينبغي لعمل الأونكتاد أن يظل يستند إلى الاعتراف بأن [السوق] والمبادرة الخاصة هما عاملان ديناميكيان هامان في الاقتصاد الآخذ في الاتساع، دون أن يغيب عن البال أهمية [تأثير حسن التدبير] [وقيام الدولة بدور] [محدود ولكن] [كفؤ] [كفؤ ولكن محدود] [متغير].] [وينبغي لعمل الأونكتاد أن يظل قائماً على الاعتراف بأن الأسواق النشطة والتنافسية والمبادرة الخاصة هي عوامل ديناميكية حاسمة في اقتصاد آخذ في الاتساع، دون أن يغيب عن البال التأثير التمكيني لحسن التدبير وقيام الدولة بدور كفؤ ولكن محدود على الوجه المناسب]. وكما جرى التأكيد في التزام كرتاخينا، فإن المسؤولية النهائية عن تهيئة الظروف السياسية والاقتصادية اللازمة للاستقرار والتقدم تقع على عاتق كل مجتمع، وكل حكومة. [وفي الوقت ذاته، [من المعترف به أن] [الآفاق الجديدة قد أكدت أن] الفرق بين نجاح أو إخفاق الجهود المحلية [في تحقيق التنمية المستدامة كثيراً ما يتوقف على البيئة الاقتصادية الخارجية، بما في ذلك الوصول إلى الأسواق، والتمويل، والاستثمار، والتكنولوجيا والمساعدة المالية والتقنية] [كثيراً ما] [أيضاً] يتوقف على البيئة الاقتصادية الخارجية.]] [وفي الوقت ذاته، فإننا ندرك أن إتاحة الفرص في الاقتصاد العالمي، وقدرة البلدان النامية على الاستفادة منها، تؤثر على نجاح

الاستراتيجيات الإنمائية المحلية]. ولكي تنجح تلك الجهود على نحو أفضل، فلا بد لها من نظام دولي قادر على حث خطى النمو بطريقة ثابتة ومستدامة على نطاق العالم. [إن الجهود الإنمائية المحلية يمكن دعمها على أفضل وجه بنظام دولي يشجع على وجود نمو أسرع ومشارك على نطاق واسع إضافة إلى كونه مستداماً]. ويجب على البيئة الخارجية أيضاً أن تزود البلدان بفرص متاحة [ومنصفة، وعادلة] [وتنافسية] للوصول [تضمن للبلدان فرصاً متاحة وتنافسية للوصول] إلى العناصر الأساسية للتنمية المستدامة، أي الأسواق، والتمويل، والاستثمار، والتكنولوجيا، والمساعدة المالية والتقنية. [ولا تزال هذه [العناصر] بمثابة [الأولويات] الأساسية [العناصر الرئيسية] في عمل الأونكتاد]. يحذف هذا كله]

٥- وينبغي للأونكتاد، في جهده الرامي إلى تعزيز إدماج [أفقر] البلدان [النامية] في الاقتصاد العالمي الناشئ، أن يعطي الأولوية للحالة المحددة لأقل البلدان نمواً، التي [تسارعت] [تواصلت] خطى تهميشها عن تيارات التجارة والاستثمار في التسعينات [مع مراعاة اتسام البلدان النامية ذات الاقتصادات الصغيرة بضعف خاص]. [يستطيع الأونكتاد أن يؤدي دوراً هاماً في توليد وتقديم دعم محدد لمساعدة [أقل البلدان نمواً] [هذه] البلدان في بناء قدراتها المحلية على الإنتاج والتجارة على نحو أكفأ، وحفز التوافق الدولي في الآراء حول السبل والوسائل الكفيلة بتهيئة بيئة خارجية أكثر دعماً لهذه البلدان [وسكانها] [في مجالات مثل التجارة، والموارد المالية، والاستثمار والديون]. [للأونكتاد القدرة على تأدية دور هام في مساعدة أقل البلدان نمواً في بناء قدراتها المحلية على الإنتاج والتجارة على نحو أكفأ.]]

[٥ مكرراً]- في حين أن تسارع خطى عمليتي التحرير والعولمة المترابطتين في الاقتصاد العالمي قد زاد من الفرص المتاحة للنمو والتنمية، فقد أضاف أيضاً تعقيدات وأخطار جديدة في إدارة الترابط العالمي. وحتى الآن، فإن أفريقيا تجاوزتها إلى حد بعيد الآثار الإيجابية لعملية العولمة، كما أن خطر زيادة تهميش هذه القارة يلوح على نطاق كبير. وعليه، فهناك تحد كبير يواجهه الدور التاسع للأونكتاد وهو اتخاذ إجراءات عاجلة كفيلة بإدماج أفريقيا بسرعة في التيار الرئيسي للاقتصاد العالمي.]

٦- [وفي أنحاء أخرى من العالم،] كان التغير السريع في الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية مصدراً لصعوبات [لم يسبق لها مثيل] واختلالات [خطيرة] لن يمكن تصحيحها بالعمل المحلي وحده. وهذه هي حالة [البلدان ذات الاقتصادات الانتقالية] [كثير من البلدان النامية] [وخاصة في البلدان [الاشتراكية السابقة]] [التي تمر بمرحلة انتقالية] التي لا تزال تشهد تحولاً دقيقاً إلى الاقتصاد السوقي. [وباستطاعة المؤتمر أيضاً المساهمة في تعيين الاحتياجات المحددة لهذه البلدان، وخاصة فيما يتعلق باندماجها في النظام التجاري بعد جولة أوروغواي، والتصدي لها]] وباستطاعة المؤتمر أيضاً المساهمة في تعيين الاحتياجات المحددة لهذه البلدان، وخاصة فيما يتعلق بإدماجها في النظام التجاري بعد جولة أوروغواي، والتصدي لها من خلال التسهيلات التقنية المناسبة.]]

٧- والتحدي الذي يواجهه الأونكتاد التاسع هو المضي في [ترجمة] [تطوير] رؤيا الأونكتاد الثامن بصدد الشراكة [الجديدة] من أجل التنمية إلى نهج عملي [ينطوي على مبادرات ابتكارية تهدف إلى تمكين الأونكتاد والدول الأعضاء [فيه] من التصدي] على نحو أكثر فعالية لمشكل التنمية في اقتصاد عالمي شمولي [قبل بالتنمية المستدامة بوصفها الاطار الشامل لمساعدته]. [ولهذا الغرض، فإن المؤتمر [ينبغي له أن يجد] في التماس سبل لتوسيعه] [يقرر] [يدرك ضرورة] توسيع نطاق الفعاليات المشاركة في تنفيذ الشراكة من أجل التنمية [بإشراك] [بما في ذلك] المجتمع المدني في المجالات ذات الصلة من عمل الأونكتاد. [وفي هذا

الصدد سيبحث الأونكتاد طرائق هذه المشاركة. [ومع الحفاظ على طابعه الحكومي الدولي] [سوف يجد] الأونكتاد أيضاً في [تحسين تكامل عمله مع عمل المنظمات الأخرى، وفي] [التطور] و[يؤكد المؤتمر من جديد العناصر الأساسية للشراكة من أجل التنمية. وفي هذا الصدد، يكرر المؤتمر الإعراب عن الحاجة إلى اقتصاد عالمي أكثر عدلاً؛ وتعزيز جو من التعاون والتضامن الحقيقي؛ وتقوية التعاون المتعدد الأطراف بغية التكيف مع الحقائق الاقتصادية الجديدة والتقليل إلى أدنى حد من أخطار التهميش. ويؤكد المؤتمر ضرورة] تنفيذ برامج وخطط عمل مشتركة [حسب الاقتضاء] مع جميع المؤسسات ذات الصلة في منظومة الأمم المتحدة بما في ذلك - [وخاصة] مركز التجارة الدولية للأونكتاد ومنظمة التجارة العالمية، [برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية] واللجان الإقليمية، [ومنظمة الأغذية والزراعة - ومع] منظمة التجارة العالمية، وصندوق النقد الدولي والبنك الدولي، [وكذلك مع المنظمات الاقتصادية الإقليمية] بغية دعم وضع السياسات وبناء القدرات في البلدان النامية، وخاصة أقلها نمواً].

٨- [يقرر] [يدرك] المؤتمر أنه ينبغي لأنشطة الأونكتاد أن تكون مركزة [بدقة] [تركيزاً أدق] على [عدد صغير [نسبياً] من] قضايا [التجارة والاستثمار] ذات الأهمية الرئيسية للتنمية [المستدامة] التي يمكن أن يكون له أثر ملموس عليها. وبهذا سيزيد الأونكتاد [إلى حد بعيد] [ينبغي له أن يجد] في زيادة [تأثيره على التنمية وقدرته على إجراء تغيير حقيقي في حياة الناس. وينبغي لهذا التركيز الأدق أن يؤدي إلى انخفاض هام في طلبات الأونكتاد على الموارد من الميزانية العادية للأمم المتحدة وإلى وجود أمانة أصغر].

[جديد ٨- لكي يزيد الأونكتاد من تأثيره على التنمية وقدرته على إجراء تغيير حقيقي في حياة الناس، ينبغي لأنشطته أن تكون مركزة تركيزاً أدق على القضايا ذات الأهمية الرئيسية بالنسبة للتنمية التي يمكن أن يكون له تأثير ملموس عليها].

ثانياً - تعزيز النمو والتنمية المستدامة في اقتصاد عالمي آخذ في العولمة والتحرير

ألف - التحديات الناشئة عن العولمة والتحرير بين البلدان التي تواجه ظروفاً مختلفة

٩- تتيح عولمة الإنتاج وتحرير التجارة فرصاً لجميع البلدان وتمكن البلدان النامية من القيام بدور أنشط في الاقتصاد العالمي. وفي الوقت ذاته، فقد أدت هاتان العمليتان أيضاً إلى زيادة التعقيدات والتحديات المتصلة بالترابط، مما يزيد من أخطار عدم الاستقرار والتهميش. إن التقدم التكنولوجي، وتزايد انتقال عوامل الإنتاج وكذلك، في بعض الحالات، الترتيبات التجارية الإقليمية، قد فتحت الباب أمام احتمال تحقيق مكاسب كبيرة في الانتاجية وخلق الثروة. وأخذت بعض البلدان النامية تجني فعلاً المنافع. وهناك بلدان أخرى أقل استعداداً لإغتنام هذه الفرص. ومن حيث المبدأ، ينبغي لجميع البلدان الاستفادة [نظراً لوجود] [إذا ما تولت كل حكومة مسؤوليتها في تهيئة] الظروف السياسية والاقتصادية اللازمة للتنمية المستدامة، والنمو والاستقرار الاقتصادي [وإذا] ما تأنى الدعم الدولي [المتزايد والفعال] لمساعدة المعرضين لخطر الاستبعاد، وخاصة أقل البلدان نمواً وغيرها من الاقتصادات الضعيفة هيكلية].

١٠- والتحدي مثبط للعزيمة. [فكثير من البلدان الأشد فقراً معرضة لخطر التخلف، وتعاني من النمو المنخفض والفقر.] والرفاهية الاقتصادية والبشرية في هذه البلدان، وخاصة في أفريقيا، متخلفة بشكل خطير. [وكثيراً ما تجد البلدان الشديدة الفقر والبلدان ذات الاقتصادات المركزية للغاية من الصعب التكيف مع العولمة والتحرير وتعزيز جهود شعوبها في سبيل التمتع بمنافع هاتين القوتين.] [وقليلة هي البلدان الأفريقية التي يمكنها الاستفادة من العولمة، ولا يزال العديد منها معرضاً للتهميش في الأسواق التجارية والسلعية والمالية العالمية. وعليه، فمع أن العولمة والتحرير يؤديان إلى تعميق الروابط الاقتصادية بين الأمم، إلا أنهما يخلّان وراءهما اقتصادات غير قادرة على الاستفادة من هذه العمية.]

١١- [لا بد] [إن التحدي هو تهيئة الظروف الكفيلة بأن] تساعد تدفقات الاستثمارات والتجارة العالمية على ردم التفاوتات الاقتصادية والاجتماعية بين الأمم وداخلها في الصناعات الأخيرة من القرن العشرين. ولهذه الغاية، يعيد المؤتمر تأكيد الشراكة من أجل التنمية.]

١- [العولمة والتنمية]

١٢- لقد تطور مفهوم التنمية في الخمسين سنة التي مرت على إنشاء الأمم المتحدة تطوراً هاماً. فبعد أن كانت التنمية تركز تركيزاً ضيقاً على النمو الاقتصادي وتراكم رأس المال، أصبحت الآن تُفهم على نطاق واسع بأنها مهمة متعددة الأبعاد، [وعملية عادلة تدور حول الناس بحيث] يجب أن يكون الهدف النهائي فيها للسياسات الاقتصادية والاجتماعية هو تحسين الوضع البشري لجميع أفراد المجتمع، والاستجابة لاحتياجاتهم، وزيادة إمكاناتهم إلى أقصى حد. ويجب على التنمية، لكي تكون مستدامة، تلبية احتياجات الأجيال الحاضرة دون الإخلال بقدرة الأجيال المقبلة على تلبية احتياجاتهم.

٢ مكرراً- [يواجه المجتمع الدولي استمرار وجود تفاوتات بين الأمم وداخلها، وتردّي الفقر، والجوع، وسوء الصحة، والأمية، وتزايد البطالة والعمالة الناقصة، واستمرار تدهور النظام البيولوجي الذي تعتمد عليه رفاهية الإنسان. بيد أن اندماج الشواغل البيئية والإنمائية وتوجيه اهتمام أكبر إليها سيؤديان إلى تلبية الاحتياجات الأساسية، وتحسين مستويات المعيشة للجميع، وحماية النظم البيولوجية وادارتها على وجه أفضل، وضمان مستقبل أكثر أماناً وازدهاراً. ولا تستطيع أي أمة بلوغ هذه الأهداف لوحدها. فلا يمكن بلوغها إلا من خلال شراكة عالمية من أجل التنمية المستدامة تنسجم مع نتائج قمة ريو.]

١٣- إن النمو الواسع القاعدة هو شرط ضروري للتحويل الاقتصادي والتكنولوجي والاجتماعي للمجتمعات في البلدان النامية. ولكن إذا ما أريد للنمو الاقتصادي أن يكون حثيث الخطى، وواسع الانتشار، ومستداماً، فينبغي للمجتمع الدولي تعزيز التعاون استناداً إلى مفاهيم مشتركة على نطاق واسع للمشاكل الإنمائية. [إن الديمقراطية، والتدبير والادارة المتسمين بالشفافية والمساءلة في جميع قطاعات المجتمع، أسس لا غنى عنها لتحقيق التنمية المستدامة الاجتماعية والتي تدور حول الناس. ولضمان قيام الاطار السياسي بدعم أهداف التنمية الاجتماعية، التي تشكل إلى جانب النمو الاقتصادي وحماية البيئة عنصراً من عناصر التنمية، فمن الأهمية بمكان للتنمية الاجتماعية تعزيز وحماية جميع حقوق الإنسان والحريات الأساسية، بما في ذلك الحق في التنمية كجزء لا يتجزأ من حقوق الإنسان الأساسية.] [وفي هذا الصدد، فإن المبادئ الهامة وبرامج العمل المنبثقة عن مؤتمرات الأمم المتحدة العالمية بشأن البيئة، وحقوق الإنسان، والسكان، والتنمية الاجتماعية والمرأة، توفر ارشاداً للعمل في المستقبل.]

١٤- وهناك مجموعة من الفعاليات غير الحكومية - المجتمع المدني - التي لا بد من مشاركتها للتصدي لتحدي التنمية المستدامة على النحو الملائم. وإن للشركات، الكبيرة منها والصغيرة والمحلية منها والدولية، والمستثمرين الخاصين، وللمنظمات غير الحكومية، والجامعات ومراكز الأبحاث، دوراً تلعبه في تعزيز التنمية المستدامة وهو دور كان يُتوقع عادة من الدولة. وفي معظم البلدان، لا تزال الحكومات تلعب دوراً أساسياً في عدد من المجالات: توفير الهياكل الأساسية، وضمان بيئة السياسات المناسبة، وحفز تنمية روح المبادرة وتعزيز أو، حسب الاقتضاء، الاضطلاع ببعض الوظائف التي لا يمكن للقطاع الخاص أن يشرع فيها على نحو كاف لأسباب تتعلق بالنطاق أو بالعوامل الخارجية. [وتكافؤ الفرص هو أيضاً جزء هام من أي بيئة وطنية داعمة ويدخل بالتالي ضمن مجال النشاط الحكومي].

١٥- ويقتضي النمو الاقتصادي المستدام تهيئة بيئة تمكينية للقطاع الخاص [التجاري]. ولتهيئة هذه البيئة، يجب على البلدان ضمان كفاءة عمل الأسواق المحلية، وإيجاد فرص [كثوة] [كافية] [تسهيل] فرص الوصول إلى الأسواق الدولية، وتهيئة أفضل الظروف الممكنة لقدرة شركاتها على المنافسة، وخاصة المشاريع البالغة الصغر، والصغيرة، والمتوسطة الحجم التي تتسم بها البلدان النامية. وتشتمل الشروط الضرورية الأخرى على السياسات الاقتصادية الكلية السليمة؛ وتشجيع روح المبادرة والمنافسة؛ والجهود الرامية إلى تعزيز الادخارات المحلية واجتذاب رؤوس الأموال والتكنولوجيا والدراية الأجنبية، فضلاً عن تعبئة القدرات في سبيل التنمية المستدامة.

[١٥ مكرراً]- لقد اتسعت الترتيبات الإقليمية بسرعة إلى بلدان جديدة ومجالات سياسات جديدة، بما في ذلك بعد تكميل جولة أوروغواي بالنجاح. وهي قادرة على استكمال وتجاوز ما أمكن القيام به على المستوى المتعدد الأطراف. وبالرغم من أن الترتيبات الإقليمية تحفز النمو في الدول الأعضاء وتزيد بالتالي من الطلب على الواردات من الدول غير الأعضاء، فربما تظل لها آثار تجارية واستثمارية سلبية على بلدان ثالثة.]

١٦- [يشارك كثير من البلدان النامية مشاركة نشطة في التجارة العالمية من خلال اعتماد اصلاحات موجهة إلى الخارج. وتعتمد هذه البلدان، بالنسبة لنموها، بدرجة متزايدة على الأسواق العالمية ورأس المال الدولي الخاص لاستكمال الادخارات المحلية. ومما يتسم بأهمية في هذا الصدد شفافية الأوضاع السوقية والتيقن منها في البلدان المفردة ووجود بيئة اقتصادية دولية مستقرة.]

[١٦ مكرراً]- إن البلدان النامية بحاجة إلى فرص للوصول دون عراقيل إلى التكنولوجيات التي تعتبر حاسمة بالنسبة لتنميتها. ومع أن بلداناً نامية كثيرة حررت سياساتها لاستيراد التكنولوجيا، إلا أن التدابير التقييدية، وخاصة فيما يتعلق بالتكنولوجيا العالية، لا تزال سائدة وهي آخذة في الاتساع بين البلدان المتقدمة المالكة للتكنولوجيا.]

١٧- تجعل العولمة [والتحرير] جميع البلدان أكثر عرضة للتطورات الخارجية، [مما يزيد من سرعة انتقال الدوافع الايجابية، والصدمات السلبية أيضاً]. وبذلك يقل استقلالها الذاتي في العمل. [وعلو على ذلك،] [وفي بعض الحالات] فقد أصبح التمييز بين السياسات الوطنية والدولية غير واضح، مما يؤدي إلى [تدويل] [اسباغ طابع خارجي على] البرنامج المحلي. [ونتيجة لذلك، تزداد إمكانيات الاحتكاك الاقتصادي،] [بما في ذلك فيما يتعلق بقضايا مثل معايير العمل، وحقوق الإنسان وحماية البيئة] مما يوحي بتزايد دور التعاون الدولي.]

١٨- وليس هناك من بلد يستطيع التطور بمعزل عن غيره. فكل بلد جزء من اقتصاد عالمي مترابط بصورة متزايدة من حيث الأنشطة الاقتصادية والتوقعات فيما يتعلق بمستويات المعيشة. [والمشاركة في التجارة والانتاج الدوليين مشاركة كاملة وفعالة تقتضي تعزيز القدرات، وتحسين الشفافية والتيقن من البيئة الاقتصادية المحلية وضمان سبل الوصول إلى الأسواق. وبالنسبة للاقتصادات الأقل نمواً وغيرها من الاقتصادات الأضعف هيكلية، فإن هذا يعني خلق وتوسيع القدرات والهياكل الأساسية لتوريد السلع والخدمات بكفاءة إلى الأسواق العالمية.] أو [ولكي تشارك البلدان النامية والبلدان التي تمر بمرحلة انتقالية مشاركة كاملة وفعالة في النظام التجاري الدولي، يجب عليها اعتماد وتنفيذ سياسات اقتصادية سليمة تركز على السوق ودور القطاع الخاص، وتخفيض الحواجز أمام التجارة والاستثمار، وتهيئة بيئة تمكينية. وستهيئ هذه الخطوات الظروف اللازمة لتوسيع التجارة والانتاج.]

١٩- وفي العديد من البلدان النامية، وخاصة البلدان في أفريقيا وأقل البلدان نمواً، فإن التنوع السلعي والسوقي يتطلب الاستثمار، وتنمية الموارد البشرية، والقدرات التكنولوجية، والمهارات والهياكل الأساسية الداعمة، بغية زيادة مستويات الانتاج والكفاءة للوفاء بمتطلبات الأسواق العالمية المتشددة من حيث النوعية والتكلفة والانتاج. ويمكن أن تلعب المساعدة الدولية، وتعزيز فرص الوصول إلى الأسواق، والتمويل الإنمائي، والاستثمار والتعاون التقني، دوراً حاسماً في استكمال الجهود المحلية [لإنشاء المؤسسات الديمقراطية، وتنفيذ برامج التكيف الهيكلي، وضمان وجود إطار قانوني سليم وشفاف، والحد من الإنفاق غير المنتج، والاستثمار في التحسينات الاجتماعية.]

[١٩ مكرراً-] وقد برهنت الأدلة العملية على أن أعباء الديون الجسيمة، وخاصة في أقل البلدان نمواً وبعض البلدان الأخرى المنخفضة الدخل، قد عرقلت التنمية بتحويل الإنفاق الاجتماعي إلى خدمة الديون وبالمساهمة في تهيئة مناخ استثماري ينطوي على أخطار بالغة. وخلافاً لذلك، فإن التقليل من أعباء الديون إلى مستويات مستدامة يمكن أن يكون له أثر ايجابي على الاحتمالات الإنمائية في ظل إطار هيكلي واقتصادي كلي سليم. ولكن ينبغي الاعتراف بأن استعادة السلامة المالية ليست ضماناً لتخفيف الفقر.]

[١٩ ثالثاً-] والبلدان النامية غير الساحلية، التي تعد من أفقر البلدان النامية، يقع عليها عبء اضافي ناشئ عن معوقات الجغرافية. ولهذه المعوقات أثر معاكس على أداء قطاعها الخارجي وتنميتها الاقتصادية الشاملة. وبالمثل، فإن البلدان النامية الجزرية، وخاصة البلدان الصغيرة والنائية من بينها، تواجه أيضاً عوائق إنمائية اضافية بسبب عوامل مثل قاعدة الموارد الضعيفة، والهياكل الأساسية المتخلفة، والقاعدة الصناعية المحدودة، وهشاشة البيئة ونقص الموارد البشرية.]

٢٠- وإن التدابير الرامية إلى بناء القدرات بما في ذلك، في جملة أمور، الوصول إلى المعلومات والتكنولوجيات وآثار تكنولوجيات المعلومات من أجل التجارة، والكفاءة في التجارة، وتهيئة بيئة تمكينية لتنمية المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم والمشاريع البالغة الصغر، ستعزز قدرة البلدان النامية [والبلدان التي تمر بمرحلة انتقالية] على الاستفادة تماماً من الفرص التجارية [وخاصة تلك الناشئة عن جولة أوروغواي]. [في عالم ما بعد جولة أوروغواي.]

٢٠ مكرراً- [يجب اعتبار المشاريع في القطاع غير الرسمي جزءاً من كيان المشروع الذي يساهم في عملية التنمية. وهي توفر مصدراً لمنظمي مشاريع جدد ويمكنها، لأنها تقوم على كثافة اليد العاملة، توليد

أجور وعمالة ذاتية لجزء هام من السكان في بلدان كثيرة. ومع أنها ليست غير شرعية، فإنها تفتقر عادة إلى الهياكل الأساسية وخدمات الدعم الشائعة في القطاع الرسمي. وتشتمل السياسات الحكومية الناجحة الرامية إلى تعزيز تنمية المشاريع الناشئة في القطاع غير الرسمي وإدماجها في القطاع الرسمي، على تسهيل الامتثال للأنظمة وتقديم خدمات الدعم.]

٢١- وفي السياق الجديد الذي تتبع فيه معظم البلدان النامية استراتيجيات نمو موجهة نحو السوق، فإن زيادة تكثيف التعاون الاقتصادي بين البلدان النامية هي إحدى الوسائل لزيادة قدرتها على الانتاج، وتحقيق وفورات الحجم، ولأن تصبح قادرة على المنافسة دولياً، مما يعزز اندماجها في الاقتصاد العالمي. وفي مجال التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية، فقد تطورت بعض ترتيبات التعاون الاقليمي إلى مرحلة تسهم فيها الأنشطة التجارية وغيرها من الأنشطة الاقتصادية فيما بين البلدان الأعضاء مساهمة هامة في نموها الاقتصادي في سياق التنمية المستدامة. وفضلاً عن ذلك، ومع تزايد تنوع الأداءات الإنمائية فيما بين البلدان النامية، فقد بلغت بعض هذه البلدان مرحلة من التنمية يمكنها فيها تقاسم خبراتها الإنمائية والتعاون مع البلدان النامية الأخرى، بما في ذلك في مجالات مثل إدماج قطاع المشاريع في عمليات التعاون بين الجنوب والجنوب؛ واتباع نهج جديدة في التعاون النقدي والمالي؛ وتكثيف التعاون المتعدد القطاعات في الهياكل الأساسية التجارية، والاستثمار والانتاج. ويمكن أن يؤدي التعاون الاقتصادي الاقليمي دوراً هاماً في تعزيز تنوع الانتاج والأسواق، وبناء شبكات كافية من الهياكل الأساسية، وضمان توزيع الموارد بكفاءة. فهذه عملية هامة جداً.

٢- التجارة الدولية في السلع والخدمات، والقضايا السلعية

٢٢- لقد زادت العولمة والتحرير من إمكانات التجارة الدولية لأن تصبح محركاً لم يسبق له مثيل للنمو وآلية هامة لإدماج البلدان في الاقتصاد العالمي. وقد اغتتم [كثير] [بعض] [عدد من] البلدان النامية الفرص المتاحة وشهدت نمواً سريعاً في اقتصاداتها. بيد أن جميع البلدان لم تكن قادرة بالتساوي على اغتنام هذه الفرص التجارية الجديدة. ومن ثم هناك خطر حقيقي في أن يتعرض عدد كبير من البلدان [التي لا تقوم بتنفيذ سياسات اقتصادية سليمة ولا بتهيئة بيئة تمكينية للتنمية المستدامة]، وخاصة أقل البلدان نمواً وغيرها من الاقتصادات الضعيفة هيكلية، لمزيد من التهميش. وفي الوقت ذاته، من المسلم به على نطاق واسع أن إدماج هذه البلدان وغيرها من البلدان النامية والبلدان التي تمر بمرحلة انتقالية ومشاركتها في الاقتصاد العالمي مشاركة أكمل سيسهمان مساهمة كبيرة في توسيع التجارة العالمية، مما يخدم الأهداف الشاملة للنمو الاقتصادي العالمي في سياق التنمية المستدامة.

٢٣- وكان اختتام جولة أوروغواي للمفاوضات التجارية المتعددة الأطراف خطوة رئيسية خطاها المجتمع الدولي في سبيل توسيع النظام التجاري الدولي القائم على القواعد والسير قدماً في تحرير التجارة الدولية وتهيئة بيئة تجارية أضمن. وقد عززت جولة أوروغواي عملية تحرير التجارة ووطدت دعائمها، من خلال تحسينات في الوصول إلى الأسواق وضوابط أشد صرامة على التدابير التجارية. وأنشأت نظاماً للالتزامات التجارية المتعددة الأطراف يخضع لألية مشتركة لتسوية المنازعات ستضع معظم البلدان على نفس المستوى تقريباً من الالتزام المتعدد الأطراف في غضون وقت قصير نسبياً. [وتصدت جولة أوروغواي للقضايا الرئيسية في مجالات المنسوجات والملابس، والزراعة، والإعانات والضمانات. وشملت مجالات جديدة، مثل

قواعد حماية الملكية الفكرية والخدمات.] وتتضمن معظم الاتفاقات التجارية المتعددة الأطراف جداول مدمجة فيها للاستعراض، وإمكانية التنقيح، والتفاوض على الالتزامات المقبلة.

٢٤- [تم التسليم بأن تنفيذ اتفاقات جولة أوروغواي يمكن أن ينطوي على تكاليف انتقالية بالنسبة للبلدان النامية، وعلى وجه التحديد أقل البلدان نمواً والبلدان النامية المستوردة الصافية للأغذية.] وعليه فإن الأحكام الواردة في الوثيقة الختامية لجولة أوروغواي والتي تمنح البلدان النامية معاملة خاصة وتفاضلية، بما في ذلك إطالة الفترات الانتقالية لتنفيذ بعض الأحكام وانخفاض مستوى الالتزام في بعض الاتفاقات، والمقررات المتعلقة بالتدابير المتخذة لصالح أقل البلدان نمواً والتدابير المتصلة بالآثار السلبية المحتملة لبرنامج الإصلاحات على أقل البلدان نمواً والبلدان النامية المستوردة الصافية للأغذية، هي أحكام ذات أهمية.

٢٥- إن التحديات التي تواجه البلدان النامية والبلدان التي تمر بمرحلة انتقالية في سياق العولمة والتحرير لا تقتصر على [تنفيذ إصلاحات السياسات المحلية.] تحديد واستغلال الفرص التجارية التي أتاحتها جولة أوروغواي و[تحديد] السياسات التي قد تمكنها من تحقيق أقصى الفوائد من هذه الفرص. [وتتصل التحديات أيضاً بتحديد المجالات التي يلزم فيها العمل المتعدد الأطراف في المستقبل لتوسيع هذه الفرص.] وفي هذا السياق، يتعين توجيه اهتمام إلى مواصلة برنامج العمل المقبل المدمج في مختلف اتفاقات جولة أوروغواي وإلى القضايا الناشئة الجديدة الرئيسية. [وينبغي مراعاة مصالح البلدان النامية مراعاة كاملة في هذا الصدد.]

٢٦- [ولكي تتمكن البلدان النامية والاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية من الاستفادة [على نحو عادل] من تحرير التجارة في الخدمات، لا بد للمفاوضات الجارية في هذا المجال من تحقيق قدر كبير من التحرير في القطاعات وفي طرائق العرض التي تهم البلدان النامية من الناحية التصديرية، بما في ذلك انتقال الأشخاص الطبيعيين والخدمات المهنية. وتشكل تنمية وتعزيز قطاعات الخدمات [تحدياً] [فرصة] رئيسية أخرى تواجه البلدان النامية التي تسعى إلى الاستفادة من تنفيذ الاتفاق العام بشأن التجارة في الخدمات.] أو [ينبغي للمفاوضات الجارية في مجال الخدمات أن تركز على القطاعات التي تهم البلدان النامية من الناحية التصديرية. وتشكل تنمية وتعزيز قطاعات الخدمات [تحدياً] [فرصة] رئيسية أخرى تواجه البلدان النامية التي تسعى إلى الاستفادة من تنفيذ الاتفاق العام بشأن التجارة في الخدمات.] أو [إن تعزيز قطاعات الخدمات في البلدان النامية والبلدان التي تمر بمرحلة انتقالية ستوفر فوائد كبيرة لاقتصاداتها.] [وكما جرى التسليم في الاتفاق العام بشأن التجارة في الخدمات، يمكن أن يؤدي تخفيض الحواجز أمام موردي الخدمات الأجنبي إلى زيادة الكفاءة الاقتصادية وإتاحة الفرصة لنقل التكنولوجيا على أساس تجاري.] أو [إن التركيز على إمكانيات التجارة المتسعة في الخدمات من خلال مختلف "طرائق العرض" وإمكانات قطاع الخدمات من أجل التنوع الاقتصادي وإيجاد فرص العمل، يمكن أن تحقق مكاسب كبيرة.]

٢٧- وقد أخضعت جولة أوروغواي القطاع الزراعي لنظام شامل متعدد الأطراف لأول مرة، وحوّلت مجموعات واسعة من الحواجز غير التعريفية إلى تعريفات شفافة مجمدة، وحدّت من الدعم المحلي وإعانات التصدير [بينما يمكن أن تنطوي على آثار سلبية محتملة بالنسبة لأقل البلدان نمواً والبلدان النامية المستوردة الصافية للأغذية.] [ولكن ما زالت هناك مشاكل كثيرة في هذا القطاع، بما في ذلك الإعانات المحلية البالغة، "والتصاعد التعريفي" و"الذروات التعريفية"] [وغيرها من أشكال الحماية التي لا يمكن أن تولّد تشويهاً في التجارة الدولية في المنتجات الزراعية، مما يخفض الفرص التجارية لعدة بلدان، فحسب بل التي لا يمكن تبريرها من وجهة نظر التنمية المستدامة.] [وستتواصل عملية إصلاح التجارة الدولية في

المنتجات الزراعية على أساس المفاوضات في منظمة التجارة العالمية وفقاً للاتفاق بشأن الزراعة]. وسيضمن التنفيذ الكامل الفعال لنتائج جولة أوروغواي في الإطار الزمني المتفق عليه تحقيق فائدة قصوى.

٢٧ مكرراً- [لقد أدت اتفاقات جولة أوروغواي إلى تآكل الأفضليات. كما تعرض دور نظام الأفضليات المعمم كأداة لتصنيع البلدان النامية في وقت مبكر لنكسة بفرض شروط تتعارض مع المبادئ الأساسية لعدم التمييز، والعالمية، وعدم المعاملة بالمثل]. أو [هناك إمكانات كبيرة للبقاء، في بيئة ما بعد جولة أوروغواي، على الدور القيم الذي لعبه نظام الأفضليات المعمم بوصفه أداة للسياسة التجارية تهدف إلى تعزيز تصنيع البلدان النامية وإدماجها في النظام التجاري العالمي. وقد اتخذت بعض البلدان المانحة للأفضليات فعلاً خطوات في هذا الاتجاه باستعراض مخططاتها لتحقيق توزيع واستخدام أفضل لفوائد نظام الأفضليات المعمم بين المستفيدين. ويخشى أن توسيع نطاق نظام الأفضليات المعمم من خلال ربط الأهلية باعتباريات غير تجارية ربما ينتقص من قيمة مبادئه الأصلية، ألا وهي عدم التمييز، والعالمية وعدم المعاملة بالمثل].

٢٨- [لقد أبرزت العولمة، في بعض الحالات، فروقاً في المخططات التنظيمية في مختلف مجالات السياسات. وهناك ضغوط لتوسيع نطاق إطار الحقوق والالتزامات التجارية المعتمد في منظمة التجارة العالمية ليشمل مجالات جديدة [بما في ذلك سياسة المنافسة، والاستثمار، والبيئة والعمل] وللنظر في كيفية المواءمة بين النظم التجارية وحقائق العولمة. ويمكن أن تنظر منظمة التجارة العالمية في بعض القضايا الجديدة في مؤتمرها الوزاري الأول المقرر عقده في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦ في سنغافورة].

٢٩- إن سياسة المنافسة هي إحدى مجالات السياسات الجديدة الهامة، [إذ إن ثمة قبولاً متزايداً للرأي القائل بأن الامتيازات والالتزامات التجارية يمكن إبطالها بممارسات مناهضة للمنافسة]. [وهناك إدراك متزايد بأن الممارسات المناهضة للممارسة يمكن أن يكون لها تأثير سلبي على الفرص التجارية الناشئة عن الامتيازات والالتزامات التجارية]. [والتحدي الذي يواجهه البلدان النامية هو إدخال سياسات وطنية فعالة في هذا الصدد. أما التحدي الذي يواجه المجتمع الدولي فهو تحقيق قواعد ملزمة قانوناً لسياسة المنافسة على المستوى الدولي]. [وقد اعترف رسمياً الاتفاق المتعلق بتدابير الاستثمار المتصلة بالتجارة بأن سياسة المنافسة وسياسة الاستثمار مترابطتان ارتباطاً وثيقاً ويتطلبان بالتالي النظر فيهما بالتوازي]. [ومما له صلة بهذا النظر العمل المضطلع به في الأونكتاد بشأن الممارسات التجارية التقييدية، مما أدى مؤخراً إلى انعقاد مؤتمر الأمم المتحدة الثالث لاستعراض جميع جوانب مجموعة المبادئ والقواعد المتفق عليها اتفاقاً متعدد الأطراف من أجل مكافحة الممارسات التجارية التقييدية]. [إن مجموعة المبادئ والقواعد المتفق عليها اتفاقاً متعدد الأطراف من أجل مكافحة الممارسات التجارية التقييدية هي الأداة المتعددة الأطراف الوحيدة بشأن الممارسات التجارية التقييدية وتمثل توافقاً شاملاً في آراء المجتمع الدولي حول أهمية مبادئ المنافسة].

٣٠- وهناك مجال يتسم بأهمية خاصة هو تكامل التجارة والبيئة والتنمية. ويخشى هنا أن [الأهداف] البيئية يمكن استخدامها لأغراض حمائية. [وتم التسليم بأنه لدى وضع السياسات البيئية من المهم ضمان كونها، في جملة أمور، شفافة، [ولا تقيّد التجارة أكثر مما هو ضروري لبلوغ الهدف البيئي]. وتوجه اهتماماً ملائماً إلى الظروف الخاصة والحاجات الإنمائية للبلدان النامية. وتشتمل المبادئ الإضافية ذات الصلة على الإلحاح والضرورة، [والاستدامة]، والفعالية، ومبدأ الملوث يدفع، والمسؤولية المشتركة والتمايز في نفس الوقت].

٣١- إن الافتقار إلى الخدمات الكفؤة والشفافة المتعلقة بالتجارة مثل الجمارك، أو النقل، أو الأعمال المصرفية والتأمين، أو الاتصالات أو المعلومات التجارية، هو عائق رئيسي لإدماج البلدان النامية و[بعض] البلدان التي تمر بمرحلة انتقالية في التجارة الدولية ويشكل خطراً هائلاً لاستبعادها من الاقتصاد العالمي الناشئ وتحدياً لهذا الاقتصاد. وإن التدابير المتخذة من جميع المعنيين لتخفيض الحواجز التي تعترض سبيل الاشتراك في التجارة الدولية والتي يواجهها منظمو المشاريع، [بما في ذلك المشاريع غير الرسمية، و] المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم، في البلدان النامية وخاصة أقلها نمواً، يمكن أن تساهم في زيادة العمالة وتوسيع نطاق فوائد العولمة والتحرير ليشمل المجتمع بأسره. كما أن تحسين وصول هذه الكيانات إلى خدمات التدريب، والتمويل، والتسويق والمعلومات يمكن أن يلعب دوراً حاسماً في نجاحها.

٣٢- ويوفر إنتاج وتجارة السلع الأساسية سبل العيش لمئات الملايين من المزارعين وعمال المناجم الفقراء عموماً في البلدان النامية، وخاصة أقل البلدان نمواً وغيرها من الاقتصادات الضعيفة هيكلية. وتواجه البلدان النامية التي تعتمد اعتماداً شديداً على الصادرات السلعية تحديات خاصة في تعزيز نموها الاقتصادي من خلال التجارة في سياق التنمية المستدامة. [ويعود ذلك إلى عدم استقرار الأسعار والتجارة الدولية في هذه المنتجات من ناحية، وإلى الصعوبات التي تصادف في التنوع الأفقي والرأسي لهذا القطاع والافتقار إلى سياسات سليمة موجهة نحو السوق واستراتيجيات إنمائية سليمة، من ناحية أخرى].

٣٣- وقد حاول كثير من البلدان المعتمدة على السلع الأساسية تنويع قطاعاتها السلعية، وبذل بعضها جهوداً ناجحة لتحسين إنتاجيتها وتنويع اقتصاداتها. وفي السنوات القليلة الماضية، نجح كثير من بلدان جنوب شرق آسيا وأمريكا اللاتينية التي اتبعت سياسات اقتصادية سليمة في توسيع وتنويع صادراتها السلعية التقليدية وهيكل سلعها القابلة للتصدير. [وبالرغم من الوصول التفضيلي إلى الأسواق]، فقد شهدت بلدان نامية أخرى، وخاصة البلدان المنخفضة الدخل [فضلاً عن تلك] [بعض] البلدان المتسمة باقتصادات ضعيفة صغيرة والبلدان التي تبذل جهوداً لاستئصال محاصيل المخدرات غير المشروعة]، تقدماً محدوداً في تنويع صادراتها وركوداً نسبياً في قطاعها السلعي وقطاعاتها الاقتصادية الأخرى. [وكان الافتقار إلى التمويل اللازم للتنوع في القطاع السلعي سبباً رئيسياً لإخفاق هذا القطاع في الاستجابة لعدم الاستقرار]. والعبرة الرئيسية التي تستخلص من هذه الاتجاهات الإنمائية المتباينة هي أهمية حسن توقيت ومرونة استجابات المنتجين والمصدرين للفرص والمناخ السوقي الجديدة أو الناشئة.

٣٤- وهناك عامل هام آخر يؤثر في القطاع السلعي هو انبعاث القلق في أعقاب مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية إزاء العلاقة بين النمو الاقتصادي والبيئة الطبيعية، إذ إن الأنشطة السلعية وكذلك أنشطة الانتاج الزراعي تؤثر في قاعدة الموارد الطبيعية. وستزداد صعوبة إجراء تغييرات في أنماط الانتاج والاستهلاك لجعلها متسقة مع استخدام الموارد الطبيعية المستدام، إذا لم تؤخذ التكاليف والفوائد البيئية في الاعتبار في أسعار المنتجات، أو إذا لم يجر تسهيل اعتماد طرق انتاج مفضلة بيئياً بوسائل أخرى، [بما في ذلك إلغاء التدابير المشوهة للأسعار]. [وإن إدخال شروط بيئية على القطاع السلعي سيحمل منتجي السلع الأساسية عبئاً إضافياً ويحول الموارد عن برامج التنمية العادية. وهناك حاجة إلى اعتماد استراتيجية شاملة للتصدي لمشاكل القطاع السلعي].

٣٥- [إن طبيعة التعاون الدولي لمعالجة التقلبات في أسعار السلع الأساسية والتمويل التعويضي تغيرت في السنوات الأخيرة لصالح النهج القائمة على السوق. وفي هذه البيئة الجديدة، يمكن أن تساعد النهج

الجديدة، المصممة على الصعيدين المتعدد الأطراف والثنائي على السواء، البلدان النامية المعتمدة على السلع الأساسية على إدارة هذه الأخطار بكفاءة. ولإدارة هذه الأخطار، تحتاج [فعاليات القطاع الخاص] المؤسسات الخاصة والحكومية إلى المهارات والتقنيات الجديدة والمعلومات، التي لا يحوزها حالياً سوى قلة من منتجي ومصدري البلدان النامية. وسيطلب ذلك أيضاً تعزيز تحسين الشفافية والأمن السوقي بغية تسهيل الوصول إلى خدمات إدارة المخاطر.]

٣- تعزيز الاستثمار وتنمية المشاريع

٣٦- ترسم عمليتا العولمة والتحرير، مدفوعتين بالتقدم التكنولوجي، وزيادة المنافسة، والتقاء أنماط الطلب معالم التغيير الاقتصادي والاجتماعي الجاري الآن في جميع أنحاء العالم. وفي هذه البيئة الجديدة يتطلب التقدم الاقتصادي المستدام استثماراً منتظماً في القطاعات الانتاجية والتمكّن من التكنولوجيا وقطاعاً يتكون من مشاريع دينامية وقادرة على المنافسة. [وتوضح التجربة أيضاً الدور التيسيري المفيد الذي تلعبه الاجراءات الحكومية لتوفير بيئة اقتصادية كلية مستقرة وهياكل أساسية، اقتصادية واجتماعية وقانونية، سليمة، بما في ذلك احترام حقوق الملكية وسيادة القانون.] والواقع أن الأهمية الاقتصادية للمشروع بوصفه المحرك الأساسي للنمو والتنمية مسلّم بها الآن عالمياً، فالمشروع هو الوحدة الاقتصادية التي تنظم الانتاج وتخلق العمالة وتعزز المهارات وتستوعب وتدفع التغيير التكنولوجي وتسخره لغرض الانتاج وتستثمر في المستقبل. وتسهم المشاريع أيضاً، في اضطلاعها بهذه المهام، في تحقيق الأهداف الاجتماعية والاقتصادية المعرض مثل التقليل من الفقر والاسراع بالتكيف الهيكلي. ولما كانت العولمة والتحرير يجران في أذيلهما عولمة المنافسة، لذا يتزايد التسليم بأن السياسات الانمائية تحتاج، على المستويين الوطني والدولي، إلى أن توجه تحديداً لدعم المشاريع القادرة على البقاء وعلى المنافسة الدولية بما في ذلك اشاعة روح المبادرة، ولا مهرب أيضاً في هذا السياق من تعزيز تنمية وتوسيع المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم بوجه خاص.

[٣٦ مكرراً- ولقد أثرت زيادة العولمة والتحرير تأثيراً سلبياً على العديد من المشاريع في البلدان النامية، حتى أقلل كثير منها. وبالتالي، تزايد عدد العاطلين عن العمل في بعض البلدان النامية. كما أن تخفيض الانفاق العام بسبب برامج التكيف الهيكلي في العديد من البلدان النامية قد حال دون الاستثمار في البنية التحتية الأساسية التي تتطلبها المشاريع المحلية كي تكتسب القدرة على العمل المجزي. ولا تتوفر في البلدان النامية الشروط الضرورية لتنمية المشاريع بنجاح.]

٣٦ ثالثاً ١- إن قدرة المشاريع على المنافسة، التي هي صميم الاقتصاد العصري، تتوقف إلى حد بعيد على توفر بيئة [وطنية] [ودولية] تأهيلية مناسبة. تشمل العناصر الأساسية لأي إطار سياسي مؤات:

- [على الصعيد الوطني، الاستقرار الاقتصادي الكلي والأطر التنظيمية المناسبة، بما في ذلك تدابير حماية المستهلك [والتدابير المتعلقة بالممارسات التجارية التقييدية.] [استناداً إلى سيادة القانون واحترام حقوق الملكية.]

وقد دلت التجربة على أن هذه التدابير تؤدي أيضاً إلى اجتذاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، فضلاً عن تنمية وتقوية القدرات التكنولوجية المحلية.

• على الصعيد الدولي، برامج التكيف الهيكلي الدافعة لتنمية المشاريع. [، مثل] [،] توفير قروض بشروط تساهلية وتفضيلية، والتحاور على صعيد السياسات بشأن تدفقات الموارد، وتحسين شروط الوصول إلى الأسواق ونقل التكنولوجيا، إلخ.]]

٣٧- وتقوم قدرة المشروع على المنافسة على مجموعة من العوامل تشمل تكلفة عوامل الانتاج ومرونة الانتاج، والنوعية ومدى الاستجابة لاحتياجات المستهلكين، وتوفر الائتمان، والوصول إلى المعلومات التجارية وما إلى ذلك في وسط دينامي يتغير فيه الطلب في الأسواق باستمرار وتتجه جهات منافسة جديدة. ومن هنا فإن القدرة على المنافسة، حتى في القطاعات التقليدية، تعتمد اعتماداً متزايداً على التكيف السريع مع التغير التكنولوجي، والجهود التي تبذلها الشركات في مجالي البحث والتطوير التعاونيين، واستمرار عملية الابتكار وتنمية الموارد البشرية. أضف إلى ذلك أن المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم تواجه تحديات شاقة في تمويل احتياجاتها الإنمائية وأنشطتها التسويقية، والوصول إلى الأسواق الدولية، والأخذ بالأساليب التكنولوجية المتقدمة وتحسين المهارات الإدارية والنوعية والانتاج. ولعل هذه التحديات أشق بالنسبة للمشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم في البلدان النامية، التي تشكل الجانب الأعظم من مشاريع معظم البلدان النامية، لمزاولتها العمل في بيئة أصعب. [مقارنة بمشكلاتها في البلدان المتقدمة]. [وتواجه المشاريع التي كانت تدار مركزياً فيما سبق في البلدان التي تمر الآن بمرحلة انتقال مشاكل في تكييف أوضاعها مع بيئة التنافس التي تواجهها الأسواق].

٣٨- ويستخلص من خبرة البلدان المتقدمة والبلدان النامية التي حققت نمواً اقتصادياً مستداماً في السنوات الأخيرة أن القدرة على وضع سياسات في مجال العلم والتكنولوجيا استمرار الحوار بين الحكومة والقطاع الخاص عنصران مهمان في تطوير وتوسيع قطاع للمشاريع يكون قادراً على المنافسة الدولية. ونظراً لضغط المنافسة المتزايد في قطاع المشاريع، بفعل التحرر وعملية العولمة، فلا بد من توفير دعم دولي يأخذ في الاعتبار الاحتياجات التي ينفرد بها كل بلد في مجالات بناء المؤسسات، والتمويل، والوصول إلى المعلومات التجارية، والتدريب والتسويق، وتطوير البنية التحتية التكنولوجية للتأكد من أن المشاريع، ولا سيما الصغيرة والمتوسطة منها، في البلدان النامية سوف تتكيف مع البيئة الاقتصادية العالمية التي لا تني تتغير بسرعة.

٣٩- ويمكن أن يلعب الاستثمار الأجنبي المباشر دوراً أساسياً في عملية النمو الاقتصادي والتنمية. وقد ازدادت أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر بالنسبة للتنمية بشكل ملحوظ في السنوات الأخيرة. ويعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر الآن أداة يجري بواسطتها تكامل الاقتصادات على مستوى الانتاج في الاقتصاد العالمي الأخذ في العولمة عن طريق ما يقدمه من أصول متنوعة منها رأس المال، والتكنولوجيا، والقدرات والمهارات الإدارية، والوصول إلى الأسواق الأجنبية. كما أنه يعزز بناء القدرات التكنولوجية اللازمة للانتاج، والابتكار، وإنشاء المشاريع في دائرة الاقتصاد المحلي الكبرى عن طريق تحفيز الروابط الخلفية والأمامية.

٤٠- وقد أصبحت عولمة الاستثمار عاملاً دينامياً في استراتيجيات الانتاج وفي التجارة العالمية، وتمثل برامج الخصخصة التي نفذت في بعض البلدان أداة دعم هامة للتنمية الاقتصادية وتبسيط دور الدولة.]

٤٠ مكررا- وترتدي الخصخصة، ولا سيما في البلدان النامية والبلدان التي تمر بمرحلة انتقال، أهمية خاصة إذ أنها يمكن أن تخلق، في ظل شروط مناسبة، مشاريع جديدة، وأن تخفف العجز في المالية العامة وتسهم

في زيادة تدفقات الاستثمار. [ويجب أن تؤخذ في الاعتبار الجوانب الاجتماعية للخصخصة، وينبغي اتخاذ سياسات وتدابير خاصة تضعها الحكومات ومجتمع المانحين الدولي على حد سواء بغية تخفيف العواقب الاجتماعية المعاكسة الناتجة عن الخصخصة.]

٤١- ويرتكز الاستثمار الخاص الانتاجي، المحلي والأجنبي على حد سواء، على ثقة المستثمرين. وقد دلت الخبرات على أن الاستثمار الأجنبي المباشر ينجذب [، عند تساوي سائر الشروط،] على نحو أقوى إلى البلدان التي اعتمدت سياسات متناسقة بشأن الاستثمار والتكنولوجيا. [بتشكيلة من السياسات والشروط التي تفضي إلى التنمية الاقتصادية]. [ويتوجب على البلدان المضيفة إذا أرادت جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، أن توفر لديها إطاراً قانونياً مستقراً وداعماً وفعالاً وشفافاً. وتعتبر حماية الملكية الفكرية عنصراً لازماً في أية بيئة دافعة إلى خلق التكنولوجيا ونقلها على الصعيد الدولي. كما أن اتفاقات الاستثمار الثنائية والإقليمية والمتعددة الأطراف التي تعطي الاستثمار قيمته وتعامل جميع المستثمرين بصورة عادلة، تعزز هي أيضاً الاستثمار [المنتج].]

٤٢- وكان تيار التدفقات [الجديدة] ضعيفاً جداً في أقل البلدان نمواً، وخاصة في أفريقيا، مما قد يتوجب معه تعزيز الفرص القائمة. [وفي هذا الشأن، يجب أيضاً أن تعتمد البلدان الأم سياسات وتدابير إيجابية لكي تضمن أن الدينامية، والموارد العالمية، والقدرات الواسعة للشركات عبر الوطنية تسخر وتوجه لبناء القدرات التكنولوجية المحلية في أفريقيا.]

٤٣- [وربما يكون تعزيز التعاون دون الإقليمي، والإقليمي، والأقاليمي فيما بين البلدان النامية عاملاً هاماً في جعل أكثر جاذبية في نظر المستثمرين الأجانب.] وثمة اتجاه آخر [مفيد] له أهميته، وهو أن عدداً من البلدان في جميع الأقاليم قد اتخذت، أو هي في سبيلها إلى اتخاذ، ما يلزم لايجاد عناصر تشكل إطاراً إقليمياً. وفي بعض المجالات إطاراً أقاليمياً، للاستثمار الأجنبي المباشر [أو جوانب من أنشطة الشركات عبر الوطنية]. [ولكن دون أن تضع إطاراً شاملاً متعدد الأطراف يغطي الأغلبية العظمى من البلدان]. [ولا يني يطرده [ويجب] [النقاش بصدد] [تحليل] مدى الحاجة إلى [مثل] هذا الاتفاق المتعدد الأطراف ونطاقه وطبيعته وقضاياها [وخاصة فيما يتعلق بأبعاده الإنمائية] [للتأكد من أن [أن هذا التطور سوف يكون "مواتياً للتنمية" أبعاده الإنمائية سوف تؤخذ في الاعتبار].]

٤٤- ولا يمكن لمشاريع البلدان النامية أن تختبر مدى قدرتها على المنافسة في الخارج إلاّ إذا تهيأ لها سبيل الوصول إلى الأسواق الأجنبية. وعلى الرغم من تخفيض حواجز الوصول إلى الأسواق في إتفاقات جولة أوروغواي، فلا تزال الرسوم مرتفعة بالنسبة للدولة الأكثر رعاية، ولا يزال هناك تصعيد تعريفي، وذرى تعريفية، وحواجز غير تعريفية ملموسة مما يحول دون وصول مشاريع البلدان النامية إلى الأسواق، ويمنعها من بلورة ميزتها التنافسية.]

٤٥- وتبرز هذه العناصر أهمية وضع استراتيجية متماسكة وشاملة لتنمية المشاريع [يتعين أن تتكيف] [تتكيف بحسب تنوع السياقات في البلدان المختلفة، وتندغم أيضاً في موجبات السياسة العاملة الوطنية الحاسمة، كتخفيف الفقر، والتغير الهيكلي] تلبى الاحتياجات الخاصة التي ينفرد بها كل بلد. ويبدو أن أحد العناصر المهمة [الأخرى] [في مثل هذه الاستراتيجية] [في هذه الاستراتيجية] هو توسيع وتعميق الحوار بين القطاعين الحكومي والخاص، لكفالة أن تعكس [الاستراتيجية المعتمدة] تقييماً [كاملاً] [لأجمالي] [الاحتياجات

التجارية] [الأولويات الإنمائية للبلدان]. [والتنمية السوقية، لا المصالح الضيقة لصناعات معينة]. وتوحي التجربة أيضاً بأن الحوار الجاري بين الحكومة والقطاع الخاص ربما يساعد على كفاءة التنفيذ السريع والتام للاستراتيجية وتكييفها في الوقت المناسب مع الظروف المتغيرة].

[٤٥ مكرراً- وهناك حاجة إلى مجموعة من خدمات الدعم للمشاريع البالغة الصغر والمشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم. تغطي مجالات من مثل تنفيذ المشاريع، والدراسات السابقة للاستثمار، والمشورة الإدارية، ومراقبة الانتاج، وتنمية المنتجات، والتسويق، والتصميم الهندسي، ومراقبة النوعية، والاختبارات المخبرية، والتغليف، والمحاسبة، والتأمين، والخدمات المصرفية، والخدمات القانونية، والتصليح، والصيانة، وإدارة البيانات، والحواسيب والبرامجيات، والنقل، الخ. ويعتبر الوصول إلى الائتمان ورأس المال أمراً بالغ الأهمية لجميع المشاريع، ولا سيما المشاريع البالغة الصغر والمشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم].

[٤٥ ثالثاً- يتوجب عند معالجة المسائل المتعلقة بتنمية المشاريع، تحسين [الاتفاق على] التنسيق وتبادل المعلومات بين الأونكتاد ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية، بهدف تكامل أنشطتهما وتجنب الازدواج].

باء - إجراءات وتدابير يلزم اتخاذها لتحقيق أبلغ اثر إثمائي للتحرير والعلومة والتقليل إلى أدنى حد من مخاطر التهميش وعدم الاستقرار

٤٦- من بين الأهداف التي تتوخاها الدول الأعضاء في الأونكتاد تحقيق الإدماج الكامل للبلدان النامية، لا سيما أقل البلدان نمواً والاقتصادات [المهمة] التي تمر بمرحلة انتقالية في الاقتصاد العالمي والنظام التجاري الدولي بغية تمكينها من جني [كافة] فوائد التحرير والعلومة. وهذا يعني تهيئة الظروف الكفيلة بتوسيع التجارة في السلع والخدمات لتعزيز قدرتها على الوفاء بالتزاماتها المتعددة الأطراف وفهم حقوقها التجارية والاستفادة منها والعمل على تحقيق أهدافها التجارية والاقتصادية. وفيما يتعلق بأقل البلدان نمواً والبلدان ذات الاقتصادات الضعيفة والحساسة هيكلياً بوجه خاص يستدعي تحقيق هذا الهدف إنشاء وتوسيع قدرات لتوريد السلع والخدمات للأسواق الآخذة في العولمة. وتقرُّ الدول الأعضاء بأهمية مساعدة ودعم المجتمع الدولي ومساهمة الأونكتاد في مساعدة البلدان النامية والاقتصادات [المهمة] التي تمر بمرحلة انتقال على تحقيق هذا الهدف وتوافق، تحقيقاً لهذه الغاية، على تطبيق التوصيات التالية:

١- [العولمة والتنمية]

٤٧- [ينبغي للسياسات الوطنية: أن تنشئ إطاراً ثابتاً للاقتصاد الكلي؛ وأن تؤمن وجود إطار قانوني وتنظيمي ملائم للأسواق الخاصة؛ وأن تبين التعهد المطلوب للتكيف الهيكلي والإصلاح؛ وأن توفر أطراً قوية وشفافة للسياسة العامة تشجيعاً للاستثمار؛ وأن تتصدى لتنمية الموارد البشرية؛ وأن تشجع التوزيع المنصف؛ وأن ترصد نفقات كافية في الميزانية للبرامج الاجتماعية التي تستهدف تأمين تلبية الاحتياجات الانسانية الأساسية؛ وأن تنص على إقامة مؤسسات ديمقراطية؛ وأن تكفل حماية الحقوق البيئية والإنسانية؛ وأن تدعم الإدارة السليمة والاستقرار السياسي. وينبغي للبلدان المتقدمة، بوجه خاص، أن تسعى إلى تنفيذ سياسات ملائمة للاقتصاد الكلي والتكيف الهيكلي بغية تحقيق التنمية المستدامة في البلدان النامية، بما في ذلك النمو اللاتضخمي وزيادة العمالة]. [والبلدان المانحة، والمؤسسات الدولية المالية، وأجهزة الأمم المتحدة والوكالات المتخصصة مدعوة إلى الاشتراك والمشاركة بفعالية في اجتماع الاستعراض النصفى لبرنامج الأمم المتحدة

الجديد للتنمية في أفريقيا في التسعينات المقرر عقده في أيلول/سبتمبر ١٩٩٦ في نيويورك لضمان أن يسفر الاستعراض عن تنفيذ جدول الأعمال بمزيد من الفعالية].

٤٨- وتشير اتجاهات تدفق الموارد إلى زيادة أهمية التدفقات الخاصة وهبوط المساعدة الإنمائية الرسمية بالأرقام الحقيقية. [وستظل المساعدة الإنمائية الرسمية تلعب دوراً هاماً في تمويل التنمية وهي أساسية بوجه خاص في أقل البلدان نمواً وغيرها من البلدان ذات الدخل المنخفض. ومع ذلك، تدعو الحاجة إلى تنشيط السياسات الإنمائية للبلدان المانحة وتأمين فعالية المساعدة الإنمائية الرسمية. وينبغي مواصلة الجهود لتخفيف الديون خاصة لصالح البلدان الشديدة المديونية ذات الدخل المنخفض كما اتفق على ذلك في قمة كوبنهاغن العالمية للتنمية الاجتماعية]. [ويكتسي العمل على عكس اتجاه انخفاض المساعدة الإنمائية الرسمية على وجه السرعة بأهمية حاسمة]. [والبلدان المانحة التي لم تفعل ذلك بعد مدعوة على وجه الاستعجال إلى زيادة مساعدتها الإنمائية الرسمية وفقاً للتعهدات التي اتخذتها في ريو وفي العديد من قرارات الأمم المتحدة]. [والبلدان المانحة مدعوة أيضاً على وجه الاستعجال إلى تنفيذ الأهداف المحددة بنسبة ٠,١٥ في المائة من الناتج القومي الإجمالي المنصوص عليها في برنامج العمل لصالح أقل البلدان نمواً في التسعينات وفي استعراضه لمنتصف المدة الذي أجري له]. أو [ينبغي تحسين التعاون الإنمائي مع أقل البلدان نمواً عن طريق التنفيذ الفعال للتعهدات المنصوص عليها في برنامج العمل لصالح أقل البلدان نمواً في التسعينات والتي أُعيد التأكيد عليها في استعراض منتصف المدة]. أو [ينبغي [زيادة] [تحسين] مخصصات المساعدة الإنمائية إلى أقل البلدان نمواً [إلى حد كبير] عن طريق قيام المانحين على وجه السرعة بتنفيذ القائمة المتفق عليها بأهداف وتعهدات المعونة المحددة في برنامج العمل لصالح أقل البلدان نمواً في التسعينات والتي أُعيد التأكيد عليها في استعراض منتصف المدة].

٤٩- [وينبغي بذل جهد شامل للتصدي بفعالية لمشاكل البلدان النامية [التي تجري اصلاحات للتكيف الهيكلي] والتي لا تزال آفاق نموها تتضرر بشدة من جراء عبء ديونها الخارجية، وخاصة أقل البلدان نمواً وغيرها من البلدان الشديدة المديونية ذات الدخل المنخفض [والاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية]. وفي هذا الصدد، ينبغي من أجل معالجة مشاكل الديون الثنائية الرسمية القيام على وجه السرعة بتنفيذ شروط نابولي [الجديدة] التي اعتمدها الدائنون في نادي باريس لصالح أفقر البلدان وأكثرها مديونية. ومع الدائنين غير المنتمين لنادي باريس الذين لم يفعلوا ذلك القيام أيضاً على وجه السرعة باتخاذ تدابير ملائمة. [ويمكن كذلك تخفيف مشكلة ديون العديد من البلدان النامية بتوفير سبل أكثر تحراً لوصول سلعها وخدماتها إلى الأسواق].

٤٩ مكرراً- ولا بد، من أجل التصدي لمشاكل الديون المتعددة الأطراف التي على [البلدان النامية] [التي تجري اصلاحات للتكيف الهيكلي] والتي لا تزال آفاق نموها تتضرر بشدة من جراء عبء ديونها الخارجية، وخاصة أقل البلدان نمواً وغيرها من البلدان الشديدة المديونية ذات الدخل المنخفض [والاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية]. من حث مؤسسات بريتون وودز على وضع نهج شامل لمساعدة البلدان التي تعاني من مشاكل الديون المتعددة الأطراف تنفذ عن طريقه بمرونة الصكوك القائمة والاليات الجديدة حيثما اقتضى الأمر ذلك. وفي هذا الصدد، لا بد من تشجيع مؤسسات بريتون وودز على الاسراع في البحث الجاري لطرق معالجة قضية الديون المتعددة الأطراف. والمؤسسات المالية الدولية الأخرى مدعوة إلى القيام، داخل نطاق ولاياتها، بالنظر في الجهود الملائمة الواجب بذلها لمساعدة [البلدان النامية] [التي تجري اصلاحات للتكيف الهيكلي] والتي لا تزال آفاق نموها تتضرر بشدة من جراء عبء ديونها الخارجية، وخاصة أقل البلدان نمواً وغيرها

من البلدان الشديدة المديونية ذات الدخل المنخفض [والاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية] التي تعاني من مشاكل الديون المتعددة الأطراف.

٤٩ ثالثاً- [ومن أجل تحرير المعاملات المالية عبر الحدود وما يترتب عليها من تعريض الاقتصادات المحلية لتقلبات الأسواق الدولية، ينبغي إعلام البلدان النامية تماماً بفرض ومخاطر وانعكاسات السياسة العامة لمختلف أنواع التدفقات وصكوك تغطية المخاطر. وفي هذا الصدد، يؤيد المؤتمر أيضاً مبدأ إعادة النظر في حصص صندوق النقد الدولي وإجراء توزيع جديد لحقوق السحب الخاصة، وبوجه أعم، اتخاذ إجراءات دولية لتحسين وتنسيق أطر التنظيم الوطنية للمعاملات المالية الدولية].

٥٠- [وينبغي إيلاء عناية كافية للبلدان النامية ذات الاقتصادات الصغيرة الضعيفة كتلك الواقعة في أمريكا اللاتينية ومنطقة الكاريبي والبلدان ذات الدخل المنخفض]. أو [لا بد من إيلاء عناية كافية للبلدان النامية ذات الاقتصادات الصغيرة الضعيفة كتلك الواقعة في أمريكا اللاتينية ومنطقة الكاريبي والبلدان ذات الدخل المنخفض التي تحتاج هي الأخرى إلى تدابير دعم لتعزيز قدرتها على الاندماج في النظام التجاري العالمي وفي الاقتصاد العالمي]. [وينبغي لأنشطة التعاون التقني [أن تتصدى] [أن تحاول أن يكون لها أثر إيجابي في التصدي] لاحتياجاتها في المجالات المترابطة للتجارة والاستثمار والتمويل والتكنولوجيا].

[٥٠ مكرراً- وتحتاج البلدان النامية غير الساحلية وبلدان المرور العابر النامية إلى عناية خاصة لتمكينها من تنفيذ السياسة الإنمائية اللازمة والإصلاحات التنفيذية الكفيلة بخفض تكاليف العبور العالية وتعزيز أداء تجارتها الخارجية. وستقدم أنشطة دعم التعاون التقني مساهمة كبيرة في هذا الصدد. وبالمثل، تحتاج البلدان الجزرية النامية، وبخاصة الصغيرة والنائية منها، إلى دعم متواصل لمساعدتها في تذليل مشاكلها الإنمائية الخاصة الناشئة عن نقاط ضعفها الهيكلية والجغرافية وفي تقليل درجة ضعف اقتصاداتها المرتفع].

٥١- وينبغي تشجيع التعاون بين الجنوب والجنوب عن طريق تقاسم خبرات التنمية فيما بين البلدان النامية في مراحل التنمية المختلفة. ويمكن للبلدان المتقدمة أن تقدم المساعدة لهذه العملية في شكل تعاون ثلاثي. وتدعو الحقائق السياسية والاقتصادية الجديدة للترابط إلى زيادة الشراكة في التنمية. أما دعم مجتمع المانحين [في البلدان المتقدمة] لصالح [التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية] المبادرات والبرامج [بين الجنوب والجنوب] من خلال أمور من بينها المساعدة المالية والتقنية [فسيحظى بالترحيب في هذا الصدد [فسيتم تكثيفه]. وينبغي إيلاء المزيد من العناية لتشجيع التعاون الثلاثي والمشاريع المشتركة.

٥١ مكرراً- ويمكن للتعاون الأقاليمي فيما بين البلدان النامية أن يشمل: '١' تصميم وتنفيذ برامج التعاون التقني فيما بين البلدان النامية؛ '٢' تدابير لمنح سبل وصول تفضيلية لصادرات أقل البلدان نمواً على أساس عدم المعاملة بالمثل من جانب البلدان النامية في إطار النظام الشامل للأفضليات التجارية؛ '٣' تحرير التجارة من خلال النظام الشامل للأفضليات التجارية فيما بين البلدان النامية وغيره من الترتيبات. ويجب أن يكون الهدف من المفاوضات الأخرى التي تجري في إطار النظام الشامل للأفضليات التجارية هو توسيع نطاقه كما توخى ذلك في الاتفاق.

٥٢- وينبغي متابعة المبادئ الهامة بفعالية وكذلك برامج عمل مؤتمرات الأمم المتحدة بشأن البيئة، وحقوق الإنسان، والسكان، والتنمية الاجتماعية والمرأة.

٢- التجارة الدولية في السلع والخدمات وقضايا السلع الأساسية

٥٣- [تتيح اتفاقات جولة أوروغواي إطاراً لنظام تجاري متعدد الأطراف مفتوح، ومقعد، ومنصف، وآمن، وغير تمييزي وشفاف ومنظور. وينبغي لجميع الأعضاء في منظمة التجارة العالمية تنفيذ تعهداتهم بالكامل وينبغي تطبيق جميع أحكام الوثيقة الختامية لجولة أوروغواي بفعالية [على نحو يؤدي إلى زيادة أثرها الإنمائي إلى أقصى حد]. [وينبغي لكبرى البلدان التجارية أن تراعي ضبط النفس في تطبيق أساليب العلاج التجاري مثل الضمانات وتدابير مكافحة الإغراق والتدابير التعويضية إزاء منتجات البلدان النامية والبلدان التي تمر بمرحلة انتقالية]].

٥٤- ويتطلب أيضا التحقيق الكامل للفوائد المتوقعة من اختتام جولة أوروغواي دعم الثقة في نزاهة ومصداقية النظام التجاري المتعدد الأطراف. وفي هذا الصدد، تمثل آلية تسوية المنازعات في منظمة التجارة العالمية عنصراً رئيسياً لمصداقية النظام التجاري المتعدد الأطراف. وينبغي للحكومات أن تمتنع عن اتخاذ إجراءات لا تتماشى والتزاماتها تجاه منظمة التجارة العالمية. [ولا بد لجميع البلدان أن تراعي وأن تفي بكامل تعهدات جولة أوروغواي بالامتناع عن اتخاذ تدابير أحادية تتجاوز حدود أراضيها وبسحب هذه التدابير إذا كانت قائمة].

٥٥- [وهناك إمكانيات لتوفير سبل أكبر لوصول الخدمات ذات الأهمية التصديرية الخاصة للبلدان النامية إلى الأسواق منها التنفيذ الفعال للمادة الرابعة من الاتفاق العام بشأن التجارة في الخدمات].

٥٦- [وإذا أُريد للبلدان النامية والبلدان التي تمر بمرحلة انتقالية أن تستفيد استفادة كاملة من الفرص التجارية الناشئة عن اتفاقات جولة أوروغواي، فلا بد من مواصلة تقديم المساعدة التقنية، وإصلاح السياسات المحلية، وتحسين سياسة التجارة الدولية، وتحرير نظم الاستثمار الأجنبي، وخفض الحواجز التي تعترض التجارة في السلع والخدمات وتعزيز قدراتها على بناء الهياكل الأساسية للخدمات المتصلة بالتجارة. [ومن المهم كذلك تنفيذ اتفاقات جولة أوروغواي من جانب البلدان المتقدمة على نحو يضاعف من أثرها الإنمائي إلى أقصى حد ويجنب اللجوء إلى تدابير العلاج التجاري وغيرها من التدابير التي تحد من الفرص التجارية للبلدان النامية]]. أو [إذا أُريد للبلدان النامية والبلدان التي تمر بمرحلة انتقالية أن تستفيد استفادة كاملة من الفرص التجارية الناشئة عن اتفاقات جولة أوروغواي، فلا بد من تنفيذ الاتفاقات من جانب البلدان المتقدمة على نحو يضاعف أثرها الإنمائي إلى أقصى حد ويجنب اللجوء إلى تدابير العلاج التجاري وغيرها من التدابير التي تحد من الفرص التجارية للبلدان النامية].

٥٧- [وينبغي التصدي لتصاعد التعريفات، والضرائب المحلية وغيرها من التدابير المشوهة للتجارة أو التدابير الحمائية في البلدان المتقدمة في المجالات ذات الأهمية الكبيرة لصادرات البلدان النامية خاصة في قطاعات مثل الزراعة، والمنسوجات والملابس، ومنتجات الجلود والبتروكيميايات].

٥٨- [والبلدان المانحة للأفضليات مدعوة إلى تحسين مخططات نظام أفضلياتها المعمم بإزالة التعريفات أو خفضها، وبتوسيع شمول المنتجات، وتبسيط الإجراءات، وتنسيق وتحرير قواعد المنشأ، وإلغاء الشروط والقيود الكمية. وينبغي دراسة إمكانيات مدّ الأفضليات إلى مجالات جديدة مثل الخدمات والاستثمار]. أو [البلدان المانحة للأفضليات مدعوة إلى تعديل مخططاتها بحيث تتركز الفوائد بدرجة أكبر على أفقر البلدان

وأكثرها تهميشاً. وينبغي للبلدان النامية التي تصل إلى مستويات دخل مشابهة لمستويات البلدان المانحة أن تستحدث هي الأخرى مخططات تطبيق بموجبها نظام الأفضليات المعمم. وينبغي البحث عن طرق تبسط قواعد المنشأ لتأمين الاستخدام الفعال لمخططات نظام الأفضليات المعمم من جانب أقل البلدان نمواً. وينبغي إرساء معايير لتخريج البلدان بالتشاور مع البلدان النامية].

٥٩- [وفي مجال الخدمات، يجب أن يتمثل الهدف في التوصل إلى تحرير قطاعات وأنماط التوريد ذات الأهمية التصديرية للبلدان النامية، وبخاصة حركة الأشخاص الطبيعيين، إلى حد كبير. ومع التسليم بأن قطاع الخدمات في معظم البلدان النامية في مرحلة تنمية أولية، ستكون المساعدة مطلوبة لدعم تنمية هذا القطاع في هذه البلدان].

٦٠- [وينبغي تقديم التعاون التقني المناسب] [وينبغي للحكومات، وبخاصة حكومات البلدان المتقدمة، والمنظمات الدولية المختصة، أن تقدم التعاون التقني المناسب] إلى البلدان النامية والبلدان التي تمر بمرحلة انتقالية، بما في ذلك البلدان غير الأعضاء في منظمة التجارة العالمية، لتمكينها من المشاركة بفعالية أكبر في النظام التجاري الدولي. [وهذا يجب أن يشمل، بالنسبة للأعضاء في منظمة التجارة العالمية، المساعدة لتمكينها من ممارسة حقوقها والوفاء بالتزاماتها في منظمة التجارة العالمية، وكذلك إلى البلدان النامية والبلدان المهتمة التي تمر بمرحلة انتقالية في عملية انضمامها إلى منظمة التجارة العالمية]. [وفي هذا الصدد، ينبغي منح هذه البلدان كل الفرص الممكنة للتوصل إلى الانضمام للمنظمة بشروط متوازنة تمشي ومستوى تنميتها الاقتصادية وحالتها التجارية والمالية].

٦١- [وينبغي للحكومات المشاركة في الترتيبات الاقتصادية الإقليمية أن تتأكد من أنها تمشي وتطور النظام التجاري المتعدد الأطراف. ويجب ألا تضر هذه الترتيبات بغير المشاركين، وأن تسعى إلى تشجيع النمو العالمي].

٦٢- [وينبغي للمجتمع الدولي أن يتخذ ما يلزم من إجراءات، لتذليل الصعوبات التي تواجه البلدان النامية، وخاصة أقل البلدان نمواً، والبلدان التي تمر بمرحلة انتقالية في التكيف مع التغيرات التي تحدثها اتفاقات جولة أوروغواي. وينبغي [تنفيذ] إعلان مراكش والمقرر المتعلق بالتدابير المتخذة لصالح أقل البلدان نمواً [تنفيذاً كاملاً] في أقرب وقت ممكن]. ولا بد عند النظر في المقرر المتعلق بالتدابير المتخذة بشأن الآثار السلبية المحتملة لبرنامج الإصلاح على أقل البلدان نمواً والبلدان النامية المستوردة الصافية للأغذية من توشي [اتخاذ إجراءات ملموسة لصالح أقل البلدان نمواً هذه والبلدان النامية المستوردة الصافية للأغذية المؤهلة للحصول على المعاملة التفضيلية والمساعدة نتيجة لهذا المقرر] [تطبيقها بفعالية]. [وينبغي اعتماد تدابير ملائمة أيضاً لتخفيف الآثار الضارة لاتفاقات جولة أوروغواي على البلدان النامية وبخاصة على أقل البلدان نمواً].

٦٣- وينبغي الاستمرار في تحرير التجارة. وهذا [يمكن] [يجب، حيثما كان ذلك مناسباً، أن يحسن] سبل وصول صادرات البلدان النامية إلى الأسواق] أو [الآفاق التصديرية للبلدان النامية والبلدان التي تمر بمرحلة انتقالية]. وينبغي للتحرير الإضافي أن يشمل أيضاً خفضاً كبيراً للحواجز التي تعترض التجارة و[إلغاء الممارسات التمييزية والحمائية في العلاقات التجارية الدولية] [أن يمشي وقواعد التجارة المتعددة الأطراف الملائمة في منظمة التجارة العالمية].

٦٤- [وينبغي تنفيذ جدول أعمال المستقبل الوارد في العديد من اتفاقات جولة أوروغواي، والطريقة التي يتصدى بها المجتمع الدولي "للقضايا الجديدة" بطريقة منصفة ومتوازنة تراعي الاحتياجات الإنمائية للبلدان النامية ومتطلباتها]. [وينبغي إيلاء الأولوية لتنفيذ اتفاقات جولة أوروغواي، خاصة فيما يتعلق بالمجالات التي تهم البلدان النامية، قبل الانتقال إلى مجالات جديدة. وينبغي لاجتماع سنغافورة أن يعجل بعملية عولمة منظمة التجارة العالمية].

٦٥- وينبغي أن يكون هدف الحكومات هو التأكد من تضافر السياسات التجارية والسياسات البيئية تحقيقاً للتنمية المستدامة. [يجب أن تدخل معالجة القضايا البيئية العالمية في إطار الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف وأن تكون قائمة على مبادئ الضرورة، والفعالية، والشفافية، [أقل قيد ممكن على التجارة،] والمسؤولية المشتركة مع التمايز]. [ولا ينبغي تنفيذ الحمائية تحت قناع التدابير البيئية؛ وينبغي للسياسات المحلية أن تأخذ في الاعتبار البدائل الشفافة والأقل تشويهاً للتجارة التي يمكن أن تحقق نفس أهداف السياسة البيئية]. أو [لا ينبغي لتدابير السياسة التجارية المتخذة لأغراض بيئية أن تشكل وسيلة للتمييز التعسفي أو غير المبرر أو قيوداً مقنعة مفروضاً على التجارة الدولية]. والتدابير الايجابية، بما في ذلك تحسين سبل الوصول إلى الأسواق، وتحسين سبل الحصول على التمويل، وآليات الانتقال، والحصول على التكنولوجيا ونقل التكنولوجيا، وبناء القدرة والأحكام الخاصة للشركات الصغيرة ولبعض القطاعات يمكن أن تكون أدوات قيمة لمساعدة البلدان النامية في تحقيق أهداف الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف. ومن المهم استكشاف نطاق الحوافز الكفيلة بتشجيع التجارة في البدائل السليمة بيئياً، والآليات الطوعية للاستثمار الأجنبي المباشر ونقل التكنولوجيا، والصكوك القائمة على الأسواق. [وتدعو الحاجة أيضاً إلى استكشاف مجال الاعتراف المتبادل والمعادلات على مستوى يلائم حماية البيئة]. وينبغي تجنب اتخاذ إجراءات من طرف واحد تتصدى لتحديات البيئة خارج الولاية القضائية للبلد المستورد.

[٦٥ مكرراً- وينبغي إلغاء الإجراءات الأحادية المقيدة للتجارة التي تفرضها البلدان المتقدمة لمعالجة المشاكل البيئية خارج حدودها، بما في ذلك القيود التي تنشأ عن الاشتراطات الأجنبية القائمة على أساس تدابير التجهيز والانتاج، التزاماً بروح جدول أعمال الاستعداد للقرن الحادي والعشرين والمبدأ ١٢ من إعلان ريو. وفي هذا الصدد، يجب أن تكون التدابير التي تستهدف حل المشاكل البيئية عبر الحدود أو المشاكل البيئية العالمية قائمة على أساس الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف ذات التمثيل الجغرافي الواسع. ومما ينبغي أخذه في الاعتبار أن البلدان النامية تحتاج إلى المساعدة التقنية والمالية لتحسين معاييرها البيئية].

٦٦- [وتمشيا مع مبادئ ريو ٢ و ٨ و ١٦، ينبغي اتخاذ إجراءات من أجل: (أ) تعزيز إنشاء صندوق استثماري طوعي للتشجيع على انتاج منتجات طبيعية صالحة للبيئة والاتجار فيها من خلال اتخاذ تدابير ملائمة؛ و(ب) تشجيع زيادة المرونة في شروط الانضمام إلى مرفق البيئة العالمي لتمكينه من معالجة المشاكل البيئية في مجالات مثل إصلاح مواقع المناجم ومرافق تجهيز المعادن]. أو [(ب) أن الأمر يتطلب مصادر تمويل جديدة وإضافية لتعزيز مرفق البيئة العالمي، وينبغي النظر في تضمينه حالات بيئية لا يغطيها في الوقت الحاضر]].

٦٧- [وينبغي لجميع البلدان أن تسعى إلى التعاون، [بما في ذلك] داخل إطار الاتفاقات المتعددة الأطراف ذات الصلة، [لإزالة العوامل المشوهة للسياسة العامة التي تعوق] [تشجيع] التنوع الأفقي والعمودي من جانب البلدان النامية التي تعتمد على السلع الأساسية، خاصة أقل البلدان نمواً من بينها، وتيسير حصول هذه البلدان على التمويل والتعاون التقني لأغراض التنوع]. [أما] المانحون فينبغي [تشجيعهم على مواصلة] [لهم مواصلة]

تقديم المساعدة المالية لتنويع قطاع السلع الأساسية في البلدان النامية. [وينبغي تقديم تعويضات عن العجز في حصائل صادرات أقل البلدان نمواً، بدون شروط].

٦٧ مكرراً- [وينبغي أن تتضمن الإجراءات الأخرى التي تستهدف تقليل حالة عدم الاستقرار والمخاطر التي تواجهها البلدان النامية التي تعتمد على صادرات السلع الأساسية خفض الإعانات التي تقدم للإنتاج المحلي المفرط من السلع الزراعية]. أو [ينبغي لجميع الاقتصادات أن تسعى، حيثما أمكن ذلك، إلى خفض الإعانات الزراعية المشوهة للتجارة. وسيكون لذلك أثر إيجابي على التنمية المستدامة للبلدان التي تعتمد على السلع الأساسية]. أو [ينبغي النظر في اتخاذ إجراءات أخرى لتقليل حالات عدم الاستقرار والمخاطر التي تواجهها البلدان النامية التي تعتمد على السلع الأساسية وعلى صادراتها. وسيكون لذلك أثر إيجابي على تنميتها المستدامة].

٦٨- وينبغي للمانحين أن يسعوا إلى التعاون مع البلدان المنتجة لتسهيل الأخذ بأدوات إدارة المخاطر من خلال بناء المؤسسات والتدريب والتوعية وتكييف النظم المصرفية المحلية.

٦٩- والمانحون مدعوون، وفقاً لقرار الجمعية العامة ١٤٢/٤٩، إلى إيلاء عناية خاصة ودعم جهود تنويع السلع الأساسية التي تبذلها البلدان الأفريقية. والدول التي تشارك في مصرف التنمية الأفريقي مدعوة إلى النظر في تقديم اشتراكاتها الأولية في أقرب وقت ممكن وفقاً للتجميم السابغ المتفاوض عليه لصندوق التنمية الأفريقي.

٧٠- [والصندوق المشترك مدعو إلى البحث عن امكانيات للإسهام في مشاريع تنويع قطاع السلع الأساسية وتشجيع تنمية أسواق السلع الأساسية، خاصة لصالح أقل البلدان نمواً. وتعتبر تنمية السلع الأساسية تنمية مستدامة مجالاً آخر ذا أهمية يمكن للصندوق المشترك أن يقدم فيه مساهمة كبيرة. وتمثل زيادة أسعار وحصائل صادرات السلع الأساسية ورفعها من مستوياتها بالغة الانخفاض قضية تتطلب عناية جديّة وعاجلة من [المجتمع الدولي] [أعضاء الصندوق]].

٧٠ مكرراً- [ولا بد من [حث] [دعوة] البلدان المانحة والمؤسسات المتعددة الأطراف للنظر في تمويل برامج التعاون التقني التابعة للأونكتاد والمشاريع الواردة في إطار التعاون التقني الثلاثي].

٣- تشجيع الاستثمار وتنمية المشاريع

٧١- ينبغي تشجيع البلدان النامية والبلدان المهتمة التي تمر بمرحلة انتقالية على وضع أو تدعيم استراتيجياتها الوطنية لتعزيز تنمية المشاريع، بوسائل منها ادخال تحسينات تسفر عن وضع إطار تنظيمي سليم لتنميتها، مع التركيز بصفة خاصة على المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم. ومن ثم تشجيعها على توسيع وتعميق حوارها مع مجتمع الأعمال بما يفضي إلى مراعاة استراتيجيات تنمية مشاريع احتياجات القطاع الخاص.

٧١ مكررا- ومن أجل جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، فإن البلدان المضيفة [مطالبة ب] [مدعوة إلى] الاستثمار في اتخاذ مبادرات في مجالات مثل الإدارة الثابتة للاقتصاد الكلي، [الإدارة السليمة]، ونوعية العمل، وتحسين الهياكل الأساسية، وقدرات المشاريع التجارية والقدرات المؤسسية وتبسيط الأطر الإدارية والتنظيمية.

[٧٢- وتحتاج أقل البلدان نمواً إلى تدابير داعمة تكمل جهودها لتشجيع ومؤازرة تدفقات أكبر للاستثمار الأجنبي المباشر. وينبغي لتدابير الدعم هذه أن تشمل: المساعدة لتعزيز قدرة أقل البلدان نمواً على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر وزيادة المعونة لتحسين الهياكل الأساسية المادية، وتنمية الموارد البشرية، وتصميم وتنفيذ عوامل أخرى لتحسين الأطر التنظيمية والتحفيزية؛ وتوفير الحوافز والضمانات للشركات عبر الوطنية في البلدان الأم الباذلة للاستثمار الأجنبي المباشر].

٧٢ مكررا- وبالإضافة إلى ذلك، لا ينبغي للبلدان الأم الباذلة للاستثمار الأجنبي المباشر أن تطبق سياسات تعوق تدفقات الاستثمار الأجنبي من بلدانها].

[٧٢] ثالثا- ومن أجل المساعدة في تنمية المشاريع، تحتاج البلدان النامية إلى إنشاء هياكل أساسية ملائمة لسوق رأس المال. وينبغي في حالة عدم وجود وفورات في الحجم، تعزيز التعاون الإقليمي في هذا الميدان].

[٧٢] رابعا- ولا بد لحكومات البلدان المتقدمة أن تعتمد سياسات وتدابير تكفل تسخير وتوجيه دينامية الشركات عبر الوطنية ومواردها العالمية وقدراتها الشاسعة نحو بناء القدرة التكنولوجية المحلية في البلدان النامية وتوسيع الفرص التصديرية لديها ووصولها إلى الهياكل والأدوات التنافسية مثل شبكات المعلومات والنقل، وقنوات التوزيع والتسويق. ولا بد كذلك من احتواء آثار إجراءات الشركات عبر الوطنية المقيدة للتجارة والمناهضة للمنافسة].

[٧٣- إن المانحين المتعددي الأطراف والثنائيين [مدعوون] [مطالبون] [بمواصلة] توفير الدعم المالي [الملائم] [الكافي] والمساعدة التقنية لتنفيذ الاستراتيجيات الوطنية لتنمية المشاريع، وخاصة لتعزيز توافر التمويل للمشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم].

٧٤- والمؤسسات الدولية والحكومات مدعوة إلى توفير المساعدة التي تستهدف إنشاء وتعزيز المشاريع المحلية في البلدان النامية من خلال سياسات وتدابير تكفل الوصول إلى الأسواق ونمو المشاريع في البلدان النامية؛ وتوفير سبل وصول المشاريع إلى شبكات المعلومات؛ وتعزيز نقل التكنولوجيا إلى البلدان النامية من خلال التجارة الدولية والتعاون الاقتصادي؛ [وتشجع الشركات عبر الوطنية والمشاريع الأخرى في البلدان المتقدمة على الاستثمار في البلدان النامية؛] [مما من شأنه أن يساعد البلدان النامية على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر] [وتعزز دعم نظم البحث والتطوير في البلدان النامية؛] وتسهم في التعاون الإقليمي والأقليمي بشأن تنمية المشاريع.

ثالثا - إسهام الأونكتاد في التنمية [المستدامة]

[٧٥- إن سرعة التغيير الملحوظة في جوانب كثيرة من الحياة المعاصرة تحمل معها خطر وجود اتجاهات متباعدة فيما بين الدول تضر بهدف بناء توافق في الآراء حول العناصر الأساسية للتعاون الدولي من أجل

التنمية. [وفي عهد يتسم بالنشاط الاقتصادي المتسارع والترابط المتزايد فيما بين الدول يواجه المجتمع الدولي التحدي المتمثل في التوصل إلى توافق جديد في الآراء حول أهداف وآليات التعاون الإنمائي الدولي]. وعليه، فإن دور الأونكتاد المقبول منذ عهد طويل [باعتباره محفلاً لتحليل السياسات والحوار المتعلق بالترابط العالمي، وإعداد جدول عمل للمفاوضات المتعددة الأطراف المقبلة و] [محفلاً ل] بناء توافق في الآراء بشأن قضايا التنمية أصبح أوثق صلة من أي وقت مضى. [علاوة على ذلك، بوسع الأونكتاد أن يؤدي دور نظام الإنذار المبكر بالنسبة للبلدان النامية وذلك عن طريق القيام في مرحلة مبكرة بتعيين الجوانب البارزة في التحولات التي شهدتها العلاقات الاقتصادية الدولية وتحليل آثارها الممكنة على التنمية.]]

[٧٥ مكرراً - إن التحرير والعولمة واختتام جولة أوروغواي وإنشاء منظمة التجارة العالمية أمور تقتضي تكيف عمل الأونكتاد مع الحقائق الاقتصادية الجديدة. فينبغي أن تشكل التنمية المستدامة وتخفيف الفقر وأقل البلدان نمواً والتعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية قضايا مشمولة بعمل الأونكتاد. وينبغي للأونكتاد، [في الوقت الذي يركز فيه على أنشطته الأساسية، أن يولي الاهتمام الواجب بحصيلة المؤتمرات العالمية المتعلقة بالبيئة والتنمية الاجتماعية والسكان والمرأة.]

[٧٥ ثالثاً - ينبغي للأونكتاد أن ييسر التنمية المستدامة عن طريق التجارة والاستثمار ويسهل بطريقة تعاونية ومتممة لعمل منظمة التجارة العالمية مشاركة البلدان النامية في النظام التجاري الدولي. وينبغي أن يكون عمل الأونكتاد ذا صلة بالتنمية وعملي التوجه ويوفر التوجيه للسياسات الوطنية والأطر التنظيمية المفضية إلى تنمية التجارة وروح المبادرة. وينبغي أن يركز بالأساس على احتياجات أقل البلدان نمواً وهي بلدان يقع معظمها جنوب الصحراء الكبرى في أفريقيا. وينبغي للأونكتاد أن يركز أنشطته على العمل التحليلي المعزز بتبادل وجهات النظر والخبرات بالتنسيق مع القطاع الخاص والمنظمات غير الحكومية والمجتمع الأكاديمي، الأمر الذي من شأنه أن يفضي إلى نواتج عملية بما في ذلك المساعدة التقنية.]

[تستعاض عن الفقرة ٧٥ بما يلي - إن قوى العولمة والتحرير كان لها بالضرورة تأثيرها على الظروف العالمية. ويتم التسليم المتزايد بأن التجارة والاستثمار يسهمان مساهمة كبيرة في النمو الاقتصادي الذي يوفر بدوره للبلدان سبل التحسين المتواصل للأوضاع الاجتماعية والبيئية والحد من الفقر. وهذا يبرز الأهمية التي تكتسبها بالنسبة لإشكالية التنمية تحسين دمج البلدان النامية والبلدان المارة بمرحلة انتقال في التجارة العالمية. وبوسع الأونكتاد أن يقدم مساهمة ذات بال في التنمية عن طريق تمكين البلدان النامية ولا سيما أقل هذه البلدان نمواً من المشاركة مشاركة كاملة ونشطة في التجارة العالمية.]

[٧٦- وينبغي للأونكتاد، [في إسهامه في بناء القدرات الوطنية، أن يوفر التعاون التقني للبلدان النامية [وخاصة أقل هذه البلدان نمواً] [والبلدان المارة بمرحلة انتقال المعنية] بهدف [تعزيز قدرتها على صنع السياسات التي يمكن أن تمكن] [تمكينها] من جني أقصى الفوائد [وأوفرها] من الفرص الناشئة في ميادين [التمويل] والتجارة والاستثمار والتكنولوجيا [بالاستناد إلى نتائج العمل التحليلي الذي ينجزه الأونكتاد.]]

[يستعاض عن الفقرة ٧٦ بما يلي - ويتعين على الأونكتاد، وازعاً نصب عينيه هذا الهدف، أن يركز جهوده خلال السنوات الأربع القادمة على مجالات رئيسية قليلة هي:

(١) التجارة الدولية وخاصة باعتبارها أداة إنمائية بما في ذلك: قضايا السلع الأساسية، التجارة، البيئة والتنمية؛ الأفضليات التجارية؛ قضايا جديدة تتعلق بالتجارة؛ بناء القدرات الهادف إلى دمج البلدان النامية دمجاً كاملاً في التجارة العالمية؛

(٢) الاستثمار وتنمية المشاريع والتكنولوجيا؛

(٣) المرافق الأساسية للخدمات لغرض التجارة والكفاءة في التجارة.

وسوف يتطلب الاهتمام بهذه القضايا توليفة من التحليل الذي تجريه الأمانة والمناقشات التي يجريها الخبراء وبناء توافق الآراء والمساعدة التقنية وإن كانت الحاجة لا تدعو إلى استخدام جميع هذه المنهجيات للتصدي لكل قضية على حدة.]

[٧٦ مكرراً - ينبغي للأونكتاد أن يوفر أيضاً محفلاً للمناقشة السنوية لقضايا التجارة والتنمية الأعم. ويتوجب، خلال السنوات الأربع القادمة، إيلاء اهتمام خاص لتحليل الخبرات الإنمائية الناجحة واستخلاص الدروس الواجب أن تستفاد منها فضلاً عن الاهتمام بحالة أقل البلدان نمواً والبلدان المنخفضة الدخل في منطقة جنوب الصحراء الكبرى من أفريقيا. كما ينبغي أن تتواصل أيضاً المجالات التي أثبتت الأونكتاد فيها خبرته بتوفير المساعدة التقنية مثل إدارة الديون.]

[٧٦ ثالثاً - والمفروض في هذا النوع من التركيز - بإعطاء الأونكتاد سنوات أربع للتخصص بشكل متضافر في هذه المجالات الحيوية - أن يزيد بصورة ملحوظة من تأثيره في التنمية فينمي بذلك أهميته في النظام الدولي.]

[٧٧- ومهام الأونكتاد المتصلة بتحليل السياسة ذات التوجه العملي وبناء التوافق في الآراء، وتبادل الخبرات، والحوار بشأن السياسات العامة، وتصميم السياسات الإنمائية الملائمة والتعاون التقني ينبغي الاضطلاع بها في المجالات التالية ذكرها:

- العولمة والتنمية؛
- الاستثمار والتكنولوجيا وتنمية المشاريع؛
- التجارة الدولية بما في ذلك السلع الأساسية؛
- الخدمات من أجل التنمية والكفاءة في التجارة.]

[٧٧ مكرراً - ينبغي أن تتألف أنشطة الأونكتاد في مجالات العمل الأربعة تلك مما يلي: (أ) البحث والتحليل الهادف إلى تعيين القضايا ذات الصلة وآثارها الممكنة على التنمية؛ (ب) الحوار المتعلق بالسياسات العامة وبناء التوافق في الآراء بشأن تلك القضايا؛ و(ج) التعاون التقني الهادف إلى تمكين البلدان النامية من جني أقصى الفوائد من الفرص الناشئة في مجالات العمل المحددة أعلاه.]

ألف - [العولمة والتنمية]

٧٨- سيكون واحد من التحديات الأساسية التي يواجهها الأونكتاد في الأعوام القادمة هو تيسير العملية التي يمكن للبلدان النامية بواسطتها تسخير فوائد العولمة للتعجيل ببلوغ الهدف المتمثل في التنمية المستدامة. ولهذا الغرض، سيلزم أولاً رصد كيفية تطور وتفاعل بعض العناصر الأساسية للتنمية المستدامة في اقتصاد عالمي متزايد العولمة واقتفاء أثر التغييرات في تلك العمليات. ثانياً، سيلزم تقييم مفعول هذه العناصر في عملية التنمية والتماس فرص جديدة لدعم التنمية الناتجة عن التحرير والعولمة وتوفير نهج وإجراءات للسياسة العامة لمساعدة البلدان النامية على الاندماج في الاقتصاد العالمي وتحقيق التنمية المستدامة.

[٧٩- وفي ميدان [العولمة والتنمية]، ينبغي للأونكتاد أن يحلل التجارة والاستثمارات من منظور إنمائي ويركز على قضايا الاقتصاد الجزئي والكلية المتصلة بعملية العولمة ولا سيما تأثيرها في التنمية]. وتحقيقاً لهذا الغرض يتوجب على الأونكتاد أن يباشر عملية تحليل، وحواراً بشأن السياسات وبناء التوافق في الآراء].

[٨٠- مجموعة عناصر العمل هذه ستدعم [بالدرجة الأولى] المناقشات المتعلقة بالتجارة والتنمية والسياسات العامة] السنوية، بما في ذلك المناقشات القائمة على تقرير [التجارة والتنمية]. [وأثناء العملية، ينبغي أن يظل تخفيف الفقر [هدفاً] رئيسياً ويتوجب [أن تحدد] الفرص الملموسة المتاحة لتعزيزه، والسعي لتوفير إمكانيات التعاون الاقتصادي و/أو التقني فيما بين البلدان النامية]. [وسوف يركز هذا العمل على ما يلي:]

١٤- بحث التجارب الإنمائية الناجحة واستخلاص ما يمكن أن يكون منها ذا قيمة بالنسبة للبلدان الأخرى ولا سيما أقل البلدان نمواً وتحديد خيارات السياسات و[تعزيز] التعاون بين الجنوب والجنوب، بالشراكة مع الجهات المانحة في هذا الصدد.]

٢٠- رصد تنفيذ برنامج العمل أثناء التسعينات لفائدة أقل البلدان نمواً.

[وتحقيقاً لهذه الغاية [التحضير] خلال السنوات الأربع الفاصلة بين الأونكتاد التاسع والأونكتاد العاشر] لإجراء استعراض وتقييم عالميين لتنفيذ هذا البرنامج.]

[التحضير لهذا المؤتمر إذا ما وافقت الجمعية العامة في دورتها الثانية والخمسين على عقد مؤتمر ثالث].

٣٠- [تحديد مقترحات ملموسة، بالتعاون مع المنظمات الأخرى ذات الصلة داخل قوة العمل الخاصة بأفريقيا التابعة للأمم المتحدة من أجل التنفيذ الفعال لبرنامج الأمم المتحدة الجديد للتنمية في أفريقيا في التسعينات.

- ٤٠٠ تشجيع تبادل الخبرات ذات العلاقة بالموضوع فيما بين الاقتصادات المارة بمرحلة انتقال [المعنية]، ولا سيما فيما يتعلق ببناء المؤسسات وإنشاء آليات الأسواق.]
- ٥٠٠ تحليل مشاكل الدين التي تواجهها البلدان النامية بغية التعرف على الحلول الفعالة والمنصفة والموجهة نحو التنمية والقابلة للدوام.]
- ٦٠٠ تحليل قضية تخفيف الفقر للتعرف على السياسات والتدابير الملائمة بالتعاون مع سائر المنظمات ذات العلاقة التابعة للأمم المتحدة ومؤسسات بريتون وودز.]
- ٧٠٠ القيام بدور مركز التنسيق فيما يتعلق [بالتعاون الاقتصادي والتقني فيما بين البلدان النامية.]

باء - الاستثمار وتنمية المشاريع والتكنولوجيا

٨١- ينبغي أن يظل الأونكتاد محفلاً للمناقشات الحكومية الدولية بمشاركة ممثلين من القطاع الخاص فيما يتعلق بالقضايا المتصلة بالخصخصة وتنمية المشاريع والتدفقات الدولية للاستثمارات. وينبغي للأونكتاد بوجه خاص أن يعزز الحوار الدولي فيما بين الجهات الفاعلة في التنمية لغرض تقييم التحديات والفرص التي تواجه تنمية المشاريع الناجمة عن الأوضاع الاقتصادية الجديدة الناشئة بما في ذلك بيئة ما بعد جولة أوروغواي.

٨٢- ومجموعة الأنشطة هذه ستركز على الاستثمار وتنمية المشاريع ومساهمة المشاريع في الاقتصاد العالمي والقضايا المتصلة بالتكنولوجيا لأغراض التنمية. وسوف تركز على القضايا التالية ذكرها:

الاستثمار

(أ) تحسين الفهم العام للاتجاهات والتغيرات في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر والسياسات ذات الصلة وأوجه الترابط بين الاستثمار الأجنبي المباشر والتجارة والتكنولوجيا والتنمية و[مساهمة الشركات عبر الوطنية في التنمية في هذا المضمار] [القضايا المتصلة بالشركات عبر الوطنية];

(ب) [تعيين وتحليل الآثار بالنسبة لتنمية البلدان النامية المترتبة على القضايا المتصلة بوضع إطار ممكن متعدد الأطراف يعنى بالاستثمار:] [الاضطلاع بالعمل الأولي المتعلق بتحديد وتوضيح القضايا التي تهم البلدان النامية فيما يتعلق بوضع إطار متعدد الأطراف يعنى بالاستثمار على أن يوضع في الاعتبار العمل الذي أنجزته المنظمات الأخرى:]

(ج) [مساعدة البلدان النامية على] [إجراء استعراض للسياسة الاستثمارية [لفائدة] [بالاشتراك مع] البلدان الأعضاء الراغبة في ذلك بغية اطلاع الحكومات الأخرى والقطاع الخاص الدولي على البيئات والسياسات الاستثمارية السائدة في بلد بعينه وتحديد الخيارات لمزيد من العمل:]

(د) تعزيز قدرات البلدان النامية والبلدان المارة اقتصاداتها بمرحلة انتقال على تحسين المناخ الاستثماري العام السائد فيها والحصول على المعلومات ذات الصلة وصياغة السياسات اللازمة لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر والانتفاع منه. وينبغي إيلاء الاهتمام أيضاً للمساعدة في مجال معايير المحاسبة وتعليم المحاسبة وما يتصل بذلك من الأنشطة؛

(هـ) تعزيز الفرص المتاحة للاستثمار الأجنبي المباشر في البلدان المضيفة عن طريق تسهيل تبادل الخبرات بشأن تعزيز الاستثمار والفوائد المتولدة عن الاستثمار الأجنبي المباشر؛

(و) تشجيع الاستثمار فيما بين البلدان النامية؛

تنمية المشاريع

(ز) [[تكثيف وتوسيع أنشطته لمساعدة] [مساعدة] البلدان على تنمية تنظيم المشاريع (برنامج تنظيم المشاريع للقرن ٢١) [وإصلاح المشاريع التابعة للقطاع العام]:

(ح) تيسير تبادل الخبرات بشأن صياغة وتنفيذ استراتيجيات تنمية المشاريع، بما في ذلك المسائل المتصلة بالخصخصة، والخبرات فيما يتعلق بالحوار والتعاون بين القطاع العام والقطاع الخاص؛ [ومشاركة المشاريع في الاقتصاد العالمي؛ وفي ضوء ما تقدم، ينبغي، عند الطلب، تنظيم بعثات لتنمية المشاريع، بالتعاون مع سائر المنظمات ذات العلاقة بالموضوع، خاصة بالنسبة لأقل البلدان نمواً]؛

(ط) [[تعيين و] إجراء تحليل تفصيلي للمساهمة المحددة الممكن أن يقدمها الاستثمار الأجنبي المباشر في تنمية المشاريع المحلية].

التكنولوجيا

(ي) الاضطلاع، [عملاً بـ] [بروح من] قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي E/1994/4 باستعراضات لسياسة العلم والتكنولوجيا والابتكار بمشاركة البلدان المهتمة بالأمر بغية [استخلاص الدروس المناسبة] [اطلاع بقية الحكومات والقطاع الخاص الدولي على السياسات السائدة في آحاد البلدان بشأن العلم والتكنولوجيا والابتكار والبيئة] وتحديد [الخيارات لمزيد من العمل]. [السياسات المحددة وتدابير الحفز اللازمة لتعزيز بناء القدرات في قطاع المشاريع].

(ك) [تيسير وتشجيع تعيين التدابير اللازمة لتعزيز القدرة التكنولوجية والابتكار التكنولوجي ونقل التكنولوجيا إلى البلدان النامية ونشرها فيها وتبادل الخبرات فيما بين البلدان على مختلف مستويات التنمية التكنولوجية].

(ل بديل) [القيام، عن طريق تبادل الخبرات فيما بين البلدان على مختلف مستويات التطور التكنولوجي بتعيين السياسات الواجب أن تنفذها البلدان النامية للنهوض بالقدرة التكنولوجية والابتكار التكنولوجي، ونقل التكنولوجيا إليها ونشرها فيها]؛

(ل) [توفير الدعم التحليلي وغيره من الدعم، بالتعاون مع منظمة التجارة العالمية والمنظمة العالمية للملكية الفكرية إلى البلدان النامية في تنفيذ جوانب حقوق الملكية الفكرية المتصلة بالتجارة وتدابير الاستثمار المتصلة بالتجارة؛]

(م) ويسلم المؤتمر بأن حماية الملكية الفكرية تشكل مقوماً مهماً من مقومات البيئة المفضية إلى النقل الدولي للتكنولوجيا بما في ذلك الاستثمار الأجنبي المباشر. ويلاحظ ضرورة تزويد البلدان النامية بالمساعدة في تنفيذ أحكام اتفاق جوانب حقوق الملكية الفكرية المتصلة بالتجارة وخاصة في غضون المرحلة الانتقالية. ولهذا الغرض، يشجع الأونكتاد على أن يقوم، بالتعاون مع المنظمات الدولية الملائمة، بتوفير مدخلات وتعاون تقني إلى البلدان النامية ولا سيما أقل هذه البلدان نمواً بغية تسهيل تطبيق أحكامه؛]

(ن) توفير المساعدة التقنية في مجال تنمية التكنولوجيا بما في ذلك الحصول على المعلومات المتعلقة بالتكنولوجيا ونشر المعلومات ذات الصلة عن طريق نظم المعلومات وشبكاتها.

٨٣- وينبغي للأونكتاد، في اضطلاع بهذه الأنشطة، وخاصة في مجال تنظيم المشاريع والاستثمار وتنمية المشاريع، أن يضع في الاعتبار العمل الذي أنجزته المنظمات الدولية الأخرى وتحديداً منظمة التجارة العالمية ومركز التجارة الدولية واليونيدو ومجموعة البنك الدولي بغية تضافر الطاقات وتجنب الازدواج وتنسيق الأنشطة المرتبط بعضها ببعض [وينبغي للأونكتاد أن يسعى [للتوصل إلى اتفاقات تشغيلية] [وضع برامج مشتركة] مع هذه المنظمات.]

[٨٤- ينبغي للأونكتاد أن ينشئ آلية مالية لتوجيه التدفقات الرأسمالية الخاصة الأجنبية إلى أقل البلدان نمواً وإلى القارة الأفريقية. وهذا من شأنه أن ينطوي على جمع رأس المال الخاص ليستثمر في مشاريع الاستثمار المباشر في أقل البلدان نمواً وفي أفريقيا.

• ومن شأن آلية التمويل هذه أن تتألف من:

• صندوق رأس مال استثماري مكون من رأس المال الخاص ويستخدم في الاستثمارات المالية بمختلف أشكالها (احتياز أسهم في الشركات، والمشاريع المشتركة، وتمويل المشاريع، والإنشاء والتشغيل والتحويل، والإنشاء والتملك والتحويل، وما إلى ذلك) في أفريقيا وفي أقل البلدان نمواً وتصاغ على منوال الصندوق الاستثماري "Wordtel" الذي أنشأه مؤخراً الاتحاد الدولي للاتصالات السلكية واللاسلكية؛

• نظام للحوافز الضريبية تعرضها حكومات البلدان المتقدمة ينطوي على إعفاءات ضريبية كلية أو جزئية لرأس المال وللإيراد المتأتي من رأس المال المستثمر عن طريق هذه الآلية. ومن شأن هذا أن يشكل شبه نظام للأفضليات المعمم ولكن من أجل الاستثمار في البلدان الأفريقية وفي أقل البلدان نمواً.

• والأونكتاد يشكل محفلاً مناسباً لمناقشة ومباشرة وتنفيذ مبادرة من هذا القبيل ولو كان عرض صندوق رأس المال الاستثماري على أقل البلدان نمواً والاكتتاب فيه وإدارته يدخل بحكم التعريف

في إطار القطاع الخاص. والمفروض في المناقشة المتعلقة بهذه الآلية في الأونكتاد بغية التوصل إلى توافق في الآراء أن تسفر عن النتيجة الآتية:

- دراسة جدوى من الناحيتين التقنية والمالية؛
- إبرام اتفاق رسمي بين مختلف الأطراف؛
- المبادرة بإنشاء صندوق "رائد" لتمهيد السبيل للمبادرات الأخرى باستخدام الإجراءات المتوفرة لهذه الآلية.
- والمفروض أن تستفيد البلدان غير الساحلية من توسيع نطاق برنامج الأونكتاد الخاص هذا ليشمل أقل البلدان نمواً.]

جيم - التجارة الدولية في السلع والخدمات وقضايا سلعية

٨٥- ينبغي أن يكون الدور الأساسي للأونكتاد في مجال التجارة والسلع الأساسية هو المساعدة على تحقيق الأثر الإيجابي الأقصى للعولمة والتحرير على التنمية المستدامة وذلك بالمساعدة على دمج البلدان النامية والاقتصادات المارة بمرحلة انتقال دمجاً يتسم بالفعالية في النظام التجاري الدولي ومعالجة القضايا السلعية بما في ذلك المشاكل الناشئة عن الاعتماد على السلع الأساسية. وينبغي إيلاء [أولوية] خاصة لزيادة الفرص التي تهيئها اتفاقات جولة أوروغواي إلى أقصى حد [إلى جانب تقييم أثر هذه الاتفاقات]؛ وتحليل الآثار الإنمائية لبرنامج العمل المدمج في الاتفاقات؛ [تقوية القدرة التفاوضية للبلدان النامية]؛ [الأفضليات]؛ [تقديم المساعدة إلى غير الأعضاء في منظمة التجارة العالمية على الانضمام إلى هذه المنظمة]؛ [التجارة والتنمية]؛ [التجارة والمنافسة]؛ [التجارة والاستثمار]؛ [التكامل الإقليمي]؛ [الصادرات السلعية] [ولا سيما] صادرات أقل البلدان نمواً؛ التنويع وإدارة المخاطر؛ وإدارة الموارد الطبيعية إدارة [فعالة] [مستدامة].

٨٦- ومجموعة عناصر العمل هذه تستهدف تعزيز دمج البلدان النامية ولا سيما أقل هذه البلدان نمواً [والبلدان المعنية المارة بمرحلة انتقال] في التجارة العالمية. وسوف تشمل قضايا متصلة بالاعتماد على السلع الأساسية. وسوف يركز هذا العمل على ما يلي:

١٠ تمكين هذه البلدان من الاستفادة فائدة قصوى من الفرص التجارية المتاحة عن طريق ما يلي:

- تحليل أثر جولة أوروغواي في السلع والخدمات على التنمية وزيادة تحرير التجارة المتعددة الأطراف؛
- بناء القدرات لتمكين الأعضاء في منظمة التجارة العالمية من التكيف بكفاءة، والوفاء بالتزاماتها وممارسة حقوقها بالتعاون مع منظمة التجارة العالمية؛

- مساعدة غير الأعضاء على الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية بالتعاون مع هذه المنظمة؛
- تعيين العقوبات التي تواجه النجاح التجاري بما في ذلك الحواجز التي تعترض عملية التنوع القائمة على الخبرة؛
-] تحليل القضايا [التقنية] المتصلة بالتجارة في الخدمات بما في ذلك التحليلات القطاعية]؛
- توفير محفل لمناقشة القضايا المتعلقة بالأفضليات التجارية بما في ذلك استكشاف الفرص الكفيلة بالاستفادة القصوى من أثرها؛
- ٢٠ تسهيل الاشتراك الأنشطة لهذه البلدان في مناقشات منظمة التجارة العالمية وفي إجراء المزيد من التفاوض عن طريق:
- العمل معها على تحديد مصالحها فيما يتعلق بالقضايا المدرجة في جدول الأعمال المتضمن الذي وضعته منظمة التجارة العالمية، بما في ذلك القضايا المتصلة بإمكان تحرير التجارة مستقبلاً وتحسين المجالات التخصصية؛
- تحليل القضايا التجارية الجديدة والناشئة من منظور إنمائي مما ييسر بناء توافق في الآراء بشأن هذه القضايا؛
-] تحليل البعد الإنمائي للاتفاق المتعلق بجوانب حقوق الملكية الفكرية المتصلة بالتجارة، بما في ذلك الأثر الاجتماعي والاقتصادي والتكنولوجي على البلدان النامية]؛
- ٣٠] بحث القضايا المتصلة بقانون المنافسة ذات الأهمية الخاصة بالنسبة للتنمية:
- مواصلة العمل التحليلي المتعلق بالممارسات التجارية التقييدية؛
- مساعدة هذه البلدان على صياغة السياسات والتشريعات المتصلة بالمنافسة؛
- بناء المؤسسات؛
- التركيز على أفريقيا عن طريق عقد اجتماع إقليمي وإنشاء قوائم جرد ذات صلة وقواعد بيانات ووضع برنامج تعاون تقني]؛
- ٤٠ تعزيز تكامل التجارة والبيئة والتنمية؛ بالتعاون الوثيق مع برنامج الأمم المتحدة للبيئة ومنظمة التجارة العالمية عن طريق ما يلي:

- مواصلة القيام بدور المدير لمهام لجنة التنمية المستدامة؛
- تيسير المناقشات التي يجريها الخبراء بشأن العمل الذي تضطلع به المنظمات الحكومية الدولية وغير الحكومية الأخرى ذات العلاقة بالموضوع فيما يتعلق بقضية وضع مبادئ توجيهية متعددة الأطراف بشأن برامج وضع العلامات الإيكولوجية بغية مراعاة مصالح البلدان النامية والبلدان المارة بمرحلة انتقال؛
- [تحليل القضايا المتصلة بالاتفاق المتعلق بجوانب حقوق الملكية الفكرية المتصلة بالتجارة، والقضايا المتصلة بالبيئة، بما في ذلك الدراسات الإفرادية]؛
- توفير التعاون التقني بما في ذلك توفيره على المستوى الإقليمي؛
- القيام بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة بتحليل القضايا التي تهم البلدان النامية والمتصلة بالاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف؛
- ٥٠ تحليل الترتيبات الاقتصادية الإقليمية، [بما في ذلك الاستعانة بالدراسات الإفرادية] ولا سيما آثارها الممكنة على التنمية المستدامة [وعلى النظام التجاري المتعدد الأطراف]؛
- ٦٠ العمل مع سائر المنظمات الدولية ذات العلاقة بالموضوع من أجل تنفيذ ما تتضمنه الوثيقة الختامية لجولة أوروغواي من مقررات بشأن اتخاذ تدابير لصالح أقل البلدان نمواً وبشأن التدابير المتعلقة بالآثار السلبية الممكن أن تنشأ عن برنامج الإصلاح في أقل البلدان نمواً وفي البلدان النامية المستوردة الصافية للأغذية]؛
- ٧٠ معالجة قضايا ذات أهمية خاصة بالنسبة للبلدان المعتمدة على السلع الأساسية عن طريق ما يلي:
 - بحث تجارب التنوع السلعي الناجحة؛
 - تعزيز تبادل المعلومات فيما بين المنتجين والمستهلكين؛
 - [إنشاء مركز دولي للمراقبة السلعية لمعالجة عدم استقرار الأسواق]؛
 - تحليل الاتجاهات في الأسواق السلعية لدعم ما يتوفر من معلومات في القطاع الخاص؛
 - [بحث فائدة وجدوى توسيع العمل بإيصالات المخازن]؛
 - [مساعدة المنتجين على الاستفادة من الأدوات المتعلقة بالحد من المخاطر.]]

[٨٦ مكرراً - ينبغي أن يواصل الأونكتاد دوره الخاص في مجال التجارة والبيئة بما في ذلك قيامه بالعمل التحليلي والتجريبي وتحليل السياسات وبناء التوافق في الآراء، بالتعاون الوثيق مع برنامج الأمم المتحدة للبيئة ومنظمة التجارة العالمية وفي هذا السياق [يقرُّ] المؤتمر [التوصيات المتفق عليها في الأونكتاد تحقيقاً لهذه الغاية والمتعلقة بمجالات لعمل الأونكتاد مستقبلاً].] [ينبغي أن يواصل الأونكتاد برنامج عمله المشترك مع برنامج الأمم المتحدة للبيئة على مستوى تقني وأن يكون له جدول أعمال مركز.

دال - [الهيكل الأساسية للخدمات من أجل التنمية والكفاءة في التجارة]

[استحداث هياكل أساسية للخدمات الداعمة للتجارة والكفاءة]

[في التجارة]

٨٧- يتمثل دور الأونكتاد الرئيسي في هذا القطاع في مساعدة البلدان النامية، ولا سيما أقل هذه البلدان نمواً والبلدان المارة بمرحلة انتقال، على توليد الخدمات الداعمة للتجارة من قبيل الجمارك والنقل والشؤون المصرفية والتأمين والاتصالات السلكية واللاسلكية والمعلومات المتعلقة بالأعمال التجارية المتكيفة مع احتياجاتها الخاصة، مع التركيز بوجه خاص على الخدمات التي تتناول قطاعات المشاريع البالغة الصغر والمتوسطة والصغيرة الحجم [غير النظامية]. وينبغي للأونكتاد أن يستعرض ويقيم التقدم المحرز على صعيد مبادرة الكفاءة في التجارة، بما في ذلك الخبرة المستفادة حتى الآن من عمل نقاط التجارة وقابليتها للعمل بشكل مترابط. فالنقل السريع للمعلومات وحماية المعلومات بشكل موثوق ضروريان بالنسبة للمشاريع الكبيرة والصغيرة إذا أريد لها أن تكون قادرة على المنافسة. والحصول على المعلومات التكنولوجية أمر مهم لتمكين البلدان النامية من الاستفادة من العولمة. ولذلك ينبغي تشجيع التدفق الحر للمعلومات. ويتوجب على الأونكتاد أن يعزز شبكة نقاط التجارة عن طريق جعل نقاط التجارة هذه تؤدي وظيفتها على النحو الكامل والكفاءة وعن طريق مساعدة البلدان المعنية بالتشاور معها على إقامة نقاط تجارة جديدة.

٨٨- [ينبغي مواصلة تقديم المساعدة التقنية إلى] [ينبغي للأونكتاد أن يعزز قدرة] البلدان النامية والبلدان المارة بمرحلة انتقال [من أجل أن تبني قدراتها] لتوفير خدمات دعم فعالة للتجارة من خلال برامج مثل نظام المعلومات المسبقة عن البضائع أو النظام الآلي للبيانات الجمركية أو برنامج التدريب البحري [أو الشبكة العالمية لنقاط التجارة] [المزيد من الدعم التقني والمالي لجعل نقاط التجارة تؤدي وظيفتها على النحو الكامل والكفاءة]. [بالإضافة إلى ذلك]، ينبغي أن يعزز الأونكتاد قدرة نقاط التجارة [حتى ييسر لها] [على العمل بوصفها مراكز إعلام وتدريب [بالاشتراك مع مركز التجارة الدولية] للمشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم] [ينبغي أن يساعد في إقامة نقاط تجارة جديدة في البلدان النامية]. [يتوجب تقييم قدرة نقاط التجارة في أقل البلدان نمواً على البقاء] [ينبغي أن يتعاون الأونكتاد بشكل وثيق مع مركز التجارة الدولية في الاضطلاع بهذه الأنشطة].

٨٩- ينبغي أن يعزز الأونكتاد بصورة منهجية استخدام آليات السوق القائمة على نماذج ملموسة ومختبرة وقابلة للتطبيق في أماكن أخرى، تسلم بالخبرات القائمة في مجال الشراكة فيما بين المنظمات على مستوى القاعدة الشعبية والمجتمعات التجارية المحلية والحكومات على مستويات مختلفة. وينبغي، بوجه خاص، أن يتابع استحداث أدوات عملية يراد منها توليد الدخل لأصحاب المشاريع الصغيرة والبالغة الصغر وغير النظامية [من مثل نقطة التجارة البالغة الصغر].

٩٠- ومن أجل توفير دعم عملي لمنظمي المشاريع في البلدان النامية ينبغي للأونكتاد أن يتابع العمل بشأن نتائج ندوة الأمم المتحدة الدولية المعنية بالكفاءة في التجارة، المعقودة في كولومبس، أوهايو، في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٤. [وينبغي أن ييسر عمليات استعراض الكفاءة في التجارة عن طريق إنشاء آلية لاستعراض الكفاءة في التجارة لتحديد المشاكل والخيارات الواجب أن يتخذ بشأنها إجراء وتحليل الأبعاد الإنمائية للمرافق الأساسية العالمية للمعلومات وأن يتخذ التدابير الملائمة.]

هـ - التعاون التقني

٩١- [ينبغي تقوية] برنامج التعاون التقني للأونكتاد باعتباره [أ] مكملًا [أساسيًا] لـ [العمل التحليلي الموجه نحو سياسة المؤسسة [ويتولى نشر المعلومات المتعلقة بها]. وينبغي أن يستهدف تعزيز قدرة البلدان النامية على النهوض بعملياتها الإنمائية وصياغة السياسات واتخاذ التدابير الرامية إلى أن يكون لها أثر مباشر في التنمية. وينبغي أن تكون [أقل البلدان نموًا] [أقل البلدان نموًا] وغيرها من الاقتصادات الصغيرة الهشة] [وينبغي أن ينشأ صندوق استثماري خاص لهذا الغرض]. وينبغي أن يكون تنمية الموارد البشرية [والهياكل الأساسية المؤسسية [مقوماً] بارزاً من مقومات أنشطة التعاون التقني.]

[٩١ مكرراً - إن تقوية برنامج التعاون التقني للأونكتاد في سبيل تعزيز القدرات البشرية والمؤسسية للبلدان النامية يقتضي الزيادة في الموارد المالية المخصصة لهذه الأنشطة في إطار الميزانية العادية. ويتعين أيضاً الزيادة في الموارد الخارجة عن الميزانية التي تلعب دوراً حاسماً في هذا المجال. وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي والمجتمع المانح مدعوان إلى النظر بعين العطف في تمويل برامج المساعدة التقنية التي صاغها الأونكتاد في سبيل مساعدة البلدان النامية.]

٩٢- ينبغي أن تنظم موائد مستديرة للمانحين بشأن البرامج القطرية المتكاملة كأداة لتعزيز تماسك التعاون التقني في مجال التجارة الدولية. وفي هذا السياق] ينبغي بذل وتعزيز الجهود الرامية إلى تقوية التعاون بين الأونكتاد ومنظمة التجارة العالمية ومركز التجارة الدولية و[ينبغي أن ينظم نشر المعلومات المتعلقة بالبرامج الجارية] [ينبغي نشر المعلومات المتعلقة بالبرامج الجارية] على المانحين والوكالات المنفذة. [ينبغي أن يكون الأونكتاد هو مركز التنسيق للتعاون التقني فيما بين هذه الهيئات]]. ينبغي تبسيط طرائق المساعدة التقنية.]

[٩٢ مكرراً - يشجع المؤتمر الأونكتاد على مواصلة برنامجيه للمساعدة التقنية المتعلقة بالتجارة والبيئة والتنمية وعلى أن يساهم في مشاركة البلدان النامية مشاركة مستنيرة وذات كفاءة في المداورات الدولية. وتشكل دراسة الحالات القطرية أداة مفيدة في بحث الآثار المتولدة عن أوجه الترابط بين السياسات البيئية والسياسات التجارية على الصعيدين الوطني والدولي. ويشجع المؤتمر بالإضافة إلى ذلك على إجراء الأونكتاد لهذه الدراسات بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة.]

٩٣- ينبغي تقوية برامج التعاون التقني للأونكتاد بوصفها مقوماً أساسياً للعمل التحليلي الموجه نحو السياسات والذي تقوم به المؤسسة. وينبغي أن يكون الدافع لهذا العمل هو الطلب ويهدف إلى تعزيز القدرة المؤسسية والبشرية للبلدان على تعزيز عملياتها الإنمائية وصوغ السياسات والتدابير الرامية إلى أن يكون لها أثر مباشر على التنمية. وينبغي أن تكون أقل البلدان نموًا هي المستفيدة الرئيسية.]

[٩٤- ولتحقيق الأهداف المتقدمة الذكر، من الأهمية الأساسية بمكان تكثيف وتعزيز التعاون بين الأونكتاد ومنظمة التجارة العالمية ومركز التجارة الدولية وسائر المنظمات ذات العلاقة بالموضوع بغية الاستفادة التامة من قدراتها والزيادة من الأثر المضاعف واستغلال أوجه التكامل وخلق سبل عمل متضافر جديدة الجديدة مع تجنب التداخل الذي لا داعي له.]

[٩٥- ينبغي أن تنظم موائد مستديرة بمشاركة المانحين والمستفيدين والوكالات المنفذة والقطاع الخاص بغية التوصل إلى تقسيم متماسك للعمل فيما بين مختلف الوكالات المشاركة في التعاون التقني المتصل بالتجارة، ولا سيما الأونكتاد ومنظمة التجارة العالمية ومركز التجارة العالمية. ومن شأن آلية كهذه أن تسمح بالتصميم المشترك وتنفيذ ورصد برامج التعاون التقني المتصلة بالتجارة على المستويين القطري أو دون الإقليمي.]

[٩٦- ينبغي تحسين تدفق المعلومات بشأن البرامج الجارية. وينبغي للأونكتاد أن يباشر عملية جمع المعلومات المتعلقة بالتعاون التقني ذي الصلة بالتجارة وتأمين نشره على المستفيدين والمانحين والوكالات المنفذة ذات العلاقة بالموضوع. والمفروض أن يزيد هذا في شفافية وكفاءة التعاون التقني.]

[٩٧- ينبغي أن يركز التعاون التقني للأونكتاد على المجالات التالية:

[الاستثمار: ينبغي أن يساعد التعاون التقني البلدان المتلقية على تحسين نظمها الاستثمارية واجتذاب رأس المال الأجنبي. وينبغي أن تشمل البرامج تطوير تنظيم المشاريع بما في ذلك المحاسبة والأنشطة ذات الصلة؛]

[التجارة: ينبغي أن يستهدف التعاون التقني تعزيز القدرات المؤسسية والبشرية لتمكين البلدان النامية من الوفاء بالتزاماتها الجديدة الناشئة عن العضوية في منظمة التجارة العالمية أو مساعدة البلدان النامية والاقتصادات المارة بمرحلة انتقال على الانضمام إلى هذه المنظمة فضلاً عن صياغة وتنفيذ السياسات التجارية المقبلة. وينبغي أن تتضمن البرامج أيضاً ترويج التجارة وتنويعها والمساعدة في الاستخدام للسلع الأساسية وإدارة المخاطر؛]

[الخدمات الداعمة للتجارة: ينبغي أن يساعد التعاون التقني البلدان النامية عن طريق برامج من قبيل نظام المعلومات المسبقة عن البضائع أو النظام الآلي للبيانات الجمركية أو برنامج التدريب البحري أو الشبكة العالمية لنقاط التجارة. بالإضافة إلى ذلك، ينبغي أن تعزز البرامج قدرة نقاط التجارة على العمل بوصفها مراكز إعلام وتدريب بالنسبة للمشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم؛]

[وينبغي للأونكتاد أيضاً أن يواصل تعاونه التقني بشأن إدارة الديون بفضل برنامجه الداخل في نطاق نظام رصد الديون والتحليل المالي.]

رابعاً - أعمال الأونكتاد المقبلة وآثارها المؤسسية

ألف - الأونكتاد في سياق مؤسسي جديد

[٩٨- استناداً إلى ولاية الأونكتاد وما أوضحتها الفروع السابقة، يسلم المؤتمر بالحاجة إلى تنشيط الآلية الحكومية الدولية وإعادة تشكيلها لجعلها أكثر استجابة لحاجات اقتصاد عالمي سريع التغير.]

[٩٨ مكرراً- إن التنمية المستدامة يمكن أن تتقدم بسهولة كبيرة إذا ما خُصّصت الموارد المتاحة لبرامج توفر منافع عملية للبلدان النامية. وتتلقى الأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى التي لها دور في النهوض بالتنمية الدولية توجيهات من الدول الأعضاء بتقليل أجهزتها البيروقراطية وإلغاء وظائفها التي تتداخل مع منظمات دولية أخرى ووضع أولويات أوضح وتوخي السلاسة في ميزانياتها وعمل موظفيها وتخفيض عدد الاجتماعات والوثائق بحيث يمكن تخصيص الموارد النادرة لمهام انمائية أكثر إلحاحاً. وقد اتخذت بعض الإجراءات لتعزيز هذه الأهداف في الأونكتاد. وقد دعا التزام كرتاخينا إلى إصلاحات رئيسية للسياسات والمؤسسات وهي إصلاحات ينبغي أن تجعل عمل الأونكتاد مفيداً ومناسباً لاحتياجات الدول الأعضاء. بيد أنه ما زال هناك الكثير مما ينبغي عمله.] [وينبغي أن يحافظ الأونكتاد على طابعه العالمي وأن يستمر في تطويره.] [وعند وضع برامج العمل المحددة، ينبغي إيلاء اهتمام خاص لملاءمة هذه البرامج وتأثيرها الانمائي بالنسبة لأقل البلدان نمواً.]

باء - الآلية الحكومية الدولية*

٩٩- ينبغي أن تُنظَّم الآلية الحكومية الدولية وفقاً لبرنامج عمل الأونكتاد المقبل الذي سيركز تركيزاً أشد على [تلك] [عدد صغير من] القضايا ذات الأهمية الرئيسية للتنمية [المستدامة] التي يمكن أن يكون له تأثير كبير عليها. ولهذا ستُنظَّم الآلية الحكومية الدولية بإحكام يسمح بتقليل عدد الاجتماعات في جميع المجالات الهامة لبرنامج العمل. وينبغي أن تركز الموارد على البرامج التي لها أهمية وفائدة عملية للبلدان النامية [ولا سيما أقل البلدان نمواً].

١٠٠- وعند تنفيذ الأنشطة، ينبغي إدماج المسائل الشاملة لعدة قطاعات، مثل مشاكل أقل البلدان نمواً، التخفيف من حدة الفقر، والتعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية، والتنمية المستدامة وتمكين المرأة، في عمل الآلية الحكومية الدولية. [وينبغي أيضاً أن تكفل الآلية الحكومية الدولية الإدارة المستمرة والملائمة في توقيتها والفعالية، بما في ذلك التنسيق والإشراف، للعمل المُنجَز فيما يتعلق بهذه المسائل.]

١٠١- وبإقرار التوصيات ٤٣١ (د-١٨) التي اعتمدها مجلس التجارة والتنمية في دورته الاستثنائية الثامنة عشرة (كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥)، يُقرر المؤتمر أن يكون هيكل الآلية الحكومية الدولية على النحو التالي:

* نص مقدم من رئيس مجلس التجارة والتنمية بعد مشاورات غير رسمية.

(أ) يكون المجلس مسؤولاً عن ضمان اتساق أنشطة الأونكتاد عموماً مع الأولويات المتفق عليها. ويضع أو يعدّل الأولويات للفترة المتبقية حتى موعد الدورة المقبلة للمؤتمر. كما أنه يتولى وضع معالم قياس وتقييم الأداء على هذا الأساس. وتحقيقاً لذلك، يضمن إخضاع ميزانية الأونكتاد وبرنامج عمله وأنشطته المتعلقة بالتعاون التقني وسياساته الخاصة بالمطبوعات لتمحيص دقيق ويضمن تعزيز شفافيتها. ويضمن أيضاً اتفاق أنشطة هيئاته الفرعية مع ولاياتها وتنسيقها تنسيقاً دقيقاً مع المنظمات الدولية الأخرى ذات الصلة وعدم ازدواجيتها مع الهيئات الأخرى. وسيضمن المجلس أيضاً تنظيم الجدول الزمني للاجتماعات تنظيمياً دقيقاً وتخفيض عدد الاجتماعات المعقودة في نطاق نشاط الأونكتاد. وتقع على المجلس تحديداً مسؤولية خاصة في إنجاز الأونكتاد لعمله بأكبر فعالية تكاليفية ممكنة. كما أنه سيقدم إلى الأمين العام للأونكتاد توصيات بشأن توزيع الموارد بين مختلف عناصر برنامج عمل الأونكتاد. [وتقوم الفرقة العاملة المعنية بالخطوة المتوسطة الأجل والميزانية البرنامجية بمساعدة المجلس في هذه المهام]. [وتقوم الفرقة العاملة المعنية بالخطوة المتوسطة الأجل والميزانية البرنامجية، التي سيرفع مستواها إلى مستوى اللجنة وسميحتها المجلس ولاية محددة بوضوح، بمساعدة المجلس في أداء هذه المهام].

(ب) وسيجتمع مجلس التجارة والتنمية، في دورات عادية أو تنفيذية، أثناء تأديته للوظائف المسندة إليه. وتُعقد الدورة العادية للمجلس في جزء واحد في الخريف لمدة تناهز عشرة أيام عمل. وينبغي تضمين تلك الدورة قسماً يتناول بنداً موضوعياً في مجال السياسة العامة بغية جذب مشتركين رفيعي المستوى. وينبغي أن تدعى للحضور شخصيات من قطاعي الأعمال العام والخاص والقطاعات الأكاديمية في المجالات المتصلة بعمل الأونكتاد. ويواصل المجلس في دورته العادية تناول قضايا الترابط والقضايا الاقتصادية العالمية من منظور التجارة والتنمية. ويستعرض أيضاً في دورته السنوية التقدم المحرز في تنفيذ برنامج العمل لصالح أقل البلدان نمواً وبرنامج عمل الأمم المتحدة الجديد للتنمية في إفريقيا. ويعمل المجلس أيضاً على تحسين التنسيق الأفقي وعند القيام بذلك، ينبغي إيلاء اهتمام خاص، في الأعوام القليلة المقبلة على الأقل، لبحث دروس السياسات العامة المستخلصة من التجارب الانمائية الناجحة.

(ج) [وسيُجري المجلس سنوياً تقييماً لأنشطة التعاون التقني]. [وسيُجري المجلس استعراضاً مستمراً لأنشطة المساعدة التقنية ويُصدر تقريراً رسمياً عنها مرة واحدة سنوياً على الأقل].

(ج) يمكن أن ينشئ المجلس هيئات فرعية تُعرف باسم اللجان. وسيتولى مجلس التجارة والتنمية وضع اختصاصات واضحة ومحددة للجان وفحص عملها وتقييمه: وفي استطاعته ليس فقط إنشاء هيئات جديدة وإنما أيضاً إلغاء هيئات قائمة، بناء على أولويات المنظمة والعمل المُنجَز. وسينظر في تقارير مختلف الهيئات بغية استخلاص عناصر للمنظور الانمائي والتوصل إلى استنتاجات عملية وتحديد اتجاه العمل الجديد. وبالإضافة إلى ذلك، ينبغي أن يستعرض المجلس كل عام برنامجاً سنوياً لأنشطة المساعدة التقنية المقررة للأونكتاد.

(ج) والمجلس مسؤول مسؤولية شاملة عن برنامج التعاون التقني للأونكتاد. فهو يحدد الاتجاه العام ويقيم البرنامج. كما أنه مسؤول عن ضمان استخدام للموارد يتسم بالشفافية وفعالية التكلفة بغية زيادة تأثير التعاون التقني للأونكتاد إلى الحد الأقصى. وتقوم الفرقة العاملة المعنية بالخطوة المتوسطة الأجل والميزانية البرنامجية بمساعدة المجلس في هذه المهمة.

(د) يمكن أن يجتمع المجلس في دورة تنفيذية ثلاث مرات على مدار السنة، على أن يُخطر بها قبل موعدها بستة أسابيع، لتناول مسائل السياسة العامة بالإضافة إلى المسائل الإدارية والمؤسسية، وعندما يُتفق على أن هناك مسائل عاجلة لا يمكن تأجيلها إلى الدورة العادية. وتقتصر مدة الدورات التنفيذية عادة على يوم واحد، حسبما هو متوخى في التزام كرتاخينا.

(هـ) ينتخب مكتب مجلس التجارة والتنمية في كل دورة عادية للعمل طيلة العام وينبغي تخويله أداء الأعمال الداخلية بما في ذلك المسائل الإدارية والاجرائية عندما لا يكون المجلس نفسه منعقدًا في دورة.

(و) سيكون للمجلس عدد أصغر من الهيئات الفرعية. وستؤدي هيئاته الفرعية المباشرة التي ستُعرف باسم اللجان، كل منها في مجال اختصاصه، أعمال السياسة المتكاملة بشأن مجموعة كاملة من برامج الأونكتاد. وينبغي أن تعقد دورات اللجان لأقصر فترات ممكنة وألا تتجاوز خمسة أيام. وتكون للجان ولايات محددة وتفويض أكبر لاتخاذ القرارات بشأن المسائل الجوهرية.

١٠٢- ينبغي أن تعالج لجنة التجارة جوانب التجارة كأداة للتنمية ومسائل السلع الأساسية.

التعديلات المقترحة

١٠٢- [تعالج] [سوف] تعالج لجنة التجارة [التنمية المستدامة والسلع الأساسية] [السلع الأساسية والفرص التجارية/تحليل اتفاقات جولة أوروغواي، والتجارة والبيئة، ونظام الأفضليات المعمم، والكفاءة في التجارة وسياسات المنافسة] [مع جوانب أخرى منها جوانب التجارة الدولية المحددة في الفصل الثالث]. [جوانب التجارة كأداة للتنمية ومسائل السلع الأساسية]. [المسائل التالية: السلع الأساسية، والأفضليات، والتجارة، والتنمية والبيئة والفرص التجارية] [العمل على تعزيز القدرات الوطنية للبلدان النامية على المشاركة في التجارة الدولية].

[١٠٢ مكرراً]- تعالج لجنة التنمية تخفيف الفقر، والتعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية، وتنمية المشاريع والمشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم، والتكامل الإقليمي، وتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية، والتعاون التقني].

١٠٣- ستبحث لجنة الخدمات من أجل التنمية دور قطاع الخدمات في التنمية مع التركيز بصورة خاصة على التأمين والنقل والكفاءة في التجارة والخدمات الموجهة تحديداً إلى إدماج الفقراء.

التعديلات المقترحة

١٠٣- تبحث لجنة [الكفاءة في التجارة و] الخدمات [من أجل التنمية] [العمل في مجال الكفاءة في التجارة و] دور قطاع الخدمات في التنمية مع اهتمام خاص بـ [التأمين] [والنقل]. [النقل؛ والكفاءة في التجارة؛ والخدمات الموجهة تحديداً إلى إدماج الفقراء] [تعالج، ضمن جملة أمور، المسائل التالية: الكفاءة في التجارة، والتأمين، والنقل، بما في ذلك النقل البحري، والبنية الأساسية للمعلومات من أجل التنمية والخدمات المالية].

[فقرة ١٠٣ جديدة - تعالج لجنة الخدمات التأمين، والبنية الأساسية وأساليب النقل، والخدمات المصرفية التجارية، وحركة الأشخاص الطبيعيين، ومعلومات الخدمات المالية والاتصالات].

[١٠٣ مكرراً - ستقوم لجنة الخدمات من أجل التنمية بمساعدة البلدان النامية على تنمية قدراتها الوطنية في قطاع الخدمات].

١٠٤- تعالج لجنة الاستثمار الدولي والمشاريع تنظيم المشاريع، بما في ذلك تنمية المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم والمشاريع البالغة الصغر، ومسائل الاستثمار بصورة عامة.

التعديلات المقترحة

[١٠٤- تعالج لجنة الاستثمار [الدولي] و[تنمية] [المشاريع] [تنظيم المشاريع، بما في ذلك تنمية المشاريع الصغيرة والمتوسطة والمشاريع البالغة الصغر، [القدرة التنافسية] و[مسائل الاستثمار [بصورة عامة]] [مسائل الاستثمار الدولي والمحلي وتنمية المشاريع مع الاهتمام بصورة خاصة بتنمية المشاريع الصغيرة والمتوسطة والمشاريع البالغة الصغر].

[فقرة ١٠٤ جديدة - تعالج لجنة الموارد المالية الديون الخارجية، والمساعدة الانمائية الرسمية، والاستثمارات الأجنبية المباشرة، والشركات عبر الوطنية، وتكوين رأس المال المحلي وتعبئة الموارد، والتدفقات المالية وإدارة المخاطر].

[فقرة ١٠٤ مكرراً جديدة - تعالج لجنة الاستثمار وتدفقات الموارد ضمن جملة أمور: تنمية المشاريع، والخصخصة، ومسائل الاستثمارات الأجنبية المباشرة، وتحويل الموارد، ونقل التكنولوجيا وتحويل الديون].

[فقرة ١٠٤ ثالثاً جديدة - ينبغي أن يضع المجلس على وجه السرعة اختصاصات اللجان المشار إليها في الفقرات من ١٠٢ الى ١٠٤ أعلاه].

[١٠٥- اللجنة المعنية بأقل البلدان نمواً وبتخفيف الفقر: ستعالج اللجنة المسائل المتعلقة بأقل البلدان نمواً والبلدان غير الساحلية والجزرية الأقل نمواً، وتخفيف الفقر، وبرنامج عمل الأمم المتحدة الجديد للتنمية في افريقيا في التسعينات والتعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية].

[١٠٥ مكرراً - ينبغي أن تُنفَّذ التدابير والتوصيات المتفق عليها في استعراض منتصف المدة تنفيذاً كاملاً لضمان نجاح برنامج العمل. ورغم أن قضايا أقل البلدان نمواً ستُبحث في شتى أنحاء الآلية الحكومية الدولية، فإن الشعبة المعنية بأقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والجزرية الصغيرة ينبغي أن تدعّم لتنسيق العمل القطاعي ورصد تنفيذ برنامج عمل باريس وتوفير المدخلات للاستعراض الذي يجريه مجلس التجارة والتنمية].

١٠٦- يجوز لكل لجنة أن تعقد اجتماعات خبراء قصيرة المدة لا تتجاوز ثلاثة أيام وليس من الضروري أن تنتهي الى استنتاجات متفق عليها. وينبغي أن تُرفَع تقارير عن المسائل التقنية التي تُناقش على

مستوى الخبراء الى الهيئة الأم المختصة، التي يجوز لها أن تحيل هذه التقارير الى المجلس حسب الاقتضاء. وللجنة الأم أن تنظر في نتائجها وأن تناقش الآثار المترتبة عليها بالنسبة للسياسة العامة. ويتعين على اللجان، حسب الاقتضاء، أن توفر نتائج اجتماعات الخبراء المعقودة تحت رعايتها للجان الأخرى ذات الصلة. وينبغي أن تحصل اجتماعات الخبراء على اختصاصات محددة من اللجنة الأم. وينبغي أن تُنظَّم اجتماعات الخبراء بالشكل والمشاركة الأكثر مساعدة على انجاز مهامها. [وينبغي أن يشجع الأونكتاد مشاركة شخصيات من العالم الأكاديمي والقطاعين العام والخاص والمنظمات غير الحكومية في اجتماعات الخبراء، كما هو متفق عليه في الفقرة ٨٤ من التزام كرتاخينا]. [وينبغي إيلاء اعتبار خاص لمسألة تحسين مشاركة خبراء البلدان النامية في الاجتماعات التقنية للأونكتاد، بما في ذلك مسألة تمويل مشاركتهم]. [وينبغي أن تمويل مشاركة الخبراء عن طريق الميزانية العادية للأونكتاد ومن موارد خارجة عن الميزانية].

[فقرة ١٠٦ جديدة - يعتبر المؤتمر أن تعزيز العمل التقني في نطاق الآلية الحكومية الدولية أمر أساسي. وتحقيقاً لهذه الغاية، ستعقد اللجان سنوياً عدداً من اجتماعات الخبراء بشأن مسائل موضوعية محددة مسبقاً. وينبغي أن تقدم اجتماعات الخبراء نتائج أعمالها الى اللجنة الأم. وينبغي أن تكون اجتماعات الخبراء قصيرة المدة لا تتجاوز ثلاثة أيام. وستكون هذه الاجتماعات محدودة في تشكيلها، وتسمح بمشاركة الوفود الراغبة في ذلك، بصفة مراقب. وستحدد اللجان طرائق تشكيل كل اجتماع ووظائفه. وسيُموَّل حضور الخبراء من البلدان النامية في إطار الميزانية العادية للمؤتمر وبوسائل مبتكرة أخرى، بغية ضمان مشاركتهم. وينبغي أن يكون الخبراء معينين من حكوماتهم، ومتمتعين بخبرة ثابتة وثقافة أكاديمية في الموضوع ذي الصلة وأن يقدموا خدماتهم بصفته الشخصية].

[١٠٦ مكرراً - يتطلب عمل الأونكتاد مشاركة البلدان النامية مشاركة تامة وفعالة. وينبغي في هذا الصدد أن يمكن الإصلاح المؤسسي الأونكتاد من القيام بدور تحضيرى أكبر في مساعدة البلدان النامية، ولا سيما بلدان افريقيا وأقل البلدان نمواً والبلدان غير الساحلية على المشاركة بفعالية في الاقتصاد العالمي. وفي هذا السياق ينبغي أن يحصل الخبراء من البلدان النامية على تمويل يمكنهم من المشاركة في الاجتماعات التقنية وفي أنشطة الأونكتاد].

[١٠٧- يقرر المؤتمر أن يعقد في بادئ الأمر [أفرقة الخبراء] [اجتماعات الخبراء] التالية:

[يُستكمل فيما بعد]

[١٠٨ مكرراً - إن المؤتمر، إذ يذكّر بالفقرة ٢٦ من الاستنتاجات والمقررات ٤١٥(د-٤٠) التي اعتمدها مجلس التجارة والتنمية في استعراضه لمنتصف المدة (أيار/مايو ١٩٩٤)، يوصي بأن تتولى الآلية الحكومية الدولية التي أُنشئت في الدورة التاسعة للمؤتمر معالجة عمل لجنة الأمم المتحدة لتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية].

جيم - [اشتراك القطاعات غير الحكومية في أنشطة الأونكتاد التنفيذية]

[١٠٩- للسماح بالمشاركة الفعالة للمجتمع المدني في أنحاء العالم، فضلاً عن قطاع الأعمال الخاص، سينشأ مجلس شورى للتنمية تُحدّد اختصاصاته وأساليب عمله فيما بعد. وستكون للمجلس الأعلى للتنمية وظائف

استشارية وسيرفع تقاريره الى مجلس التجارة والتنمية. وستشمل عضويته ممثلين عن المنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص (مع نسبة ملائمة من ممثلي المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم)، والحكومات. وسيولى اهتمام خاص لضمان وجود أعضاء من البلدان النامية والبلدان التي تمر بمرحلة انتقالية. ورهناً بالاختصاصات التي سيسندها مجلس التجارة والتنمية بالتفصيل الى مجلس الشورى، ستُركز ولاية هذا المجلس على الأنشطة التنفيذية التي يضطلع بها الأونكتاد.]

[١١٠- يجب ترشيد أداء أمانة الأونكتاد لضمان الاتساق بين الأولويات التي حددها المؤتمر والآلية الحكومية الدولية وتنظيمها الداخلي.]

المرفق الأول (اقتراح)

١- يقرر الأونكتاد في هذا الصدد أن يستهل برنامجاً خاصاً لأقل البلدان نمواً. وهذا البرنامج يتضمن عنصرين ألا وهما: عنصر للتعاون الحكومي وعنصر لشراكة القطاع الخاص.

عنصر التعاون الحكومي

٢- يستند هذا العنصر الى مفهوم الأونكتاد كأداة لتنمية أقل البلدان نمواً. وينبغي أن يُجرى سلفاً تحليل دقيق للمزايا النسبية للأونكتاد في مجالات المساعدة التقنية ودعم تطبيق سياسات التنمية وتنفيذ المشاريع. وبعدئذ، ينبغي أن يكون كل بلد من أقل البلدان نمواً، في بداية فترة قد تمتد أربعة أعوام، مسؤولاً عن تحديد احتياجاته الفعلية وتقديم طلبات محددة، مراعيًا جوانب القوة التي يتمتع بها الأونكتاد وأولوياته الخاصة بالتنمية. وهذا سيمثل برنامجاً أولياً يُقدَّم الى الجهات المانحة الحكومية الشنائية أو المتعددة الأطراف (بما في ذلك مؤسسات بريتون وودز، ومصارف التنمية الإقليمية، ومختلف المؤتمرات، وما شابه ذلك)، في مائدة مستديرة للجهات المانحة. وبناءً على الاستجابة التي يلقتها طلب التبرعات، يجري وضع البرنامج القطري الخاص للأونكتاد للفترة المقررة (قد تكون أربعة أعوام).

٣- وينبغي أن يُطبَّق هذا الاجراء على كل بلد من البلدان الأقل نمواً البالغ عددها ٤٨ بلداً. ويتميز الاجراء بإشراك كل حكومة متلقية في وضع البرنامج وإطلاع الجهات المانحة على الاستخدام الفعلي للأموال وموافاة الأمانة بفكرة واضحة عن أنشطته وتوفير التمويل للفترة المقررة لتنفيذ البرنامج (أربعة أعوام على سبيل المثال). وهذا النهج "المتدرج من القاعدة الى القمة" يسمح أيضاً بتحسين الكفاءة في صياغة البرامج وتنفيذها ومتابعتها وتقييمها.

عنصر شراكة القطاع الخاص

٤- ينشئ هذا العنصر آلية للتمويل من أجل توجيه تدفقات رؤوس الأموال الأجنبية الخاصة الى أقل البلدان نمواً وإلى القارة الافريقية. وسينطوي هذا على جمع رؤوس الأموال الخاصة لاستثمارها في مشاريع استثمارية مباشرة في أقل البلدان نمواً وفي افريقيا.

٥- وستشمل آلية التمويل هذه ما يلي:

- صندوق رأس مال استثماري يتألف من رؤوس أموال خاصة ويستخدم في تمويل الاستثمارات بأشكال مختلفة (احتياز أسهم الشركات، والمشاريع المشتركة، وتمويل المشاريع، والإنشاء والتملك والتشغيل، والإنشاء والتشغيل والتحويل، وما شابه ذلك) في افريقيا وأقل البلدان نمواً، ويشكل على نمط صندوق "Wordtel" الاستثماري الذي بدأه الاتحاد الدولي للاتصالات مؤخراً؛

- نظام للحوافز الضريبية المقدمة من حكومات البلدان المتقدمة، يشمل إعفاء ضريبياً كاملاً أو جزئياً لرأس المال وعائد رأس المال المستثمر من خلال هذه الآلية. وسيشكل هذا نوعاً

من نظام الأفضليات المعمم، ولكن بالنسبة للاستثمارات في البلدان الأفريقية وأقل البلدان نمواً.

٦- ويشكل الأونكتاد محفلاً ملائماً لمناقشة هذه المبادرة وترويجها وتنفيذها حتى وإن كان عرض صندوق رأس المال الاستثماري هذا الخاص بأقل البلدان نمواً وتغطية الاكتتاب فيه وإدارته هي في صميمها أمور تدخل في نطاق مسؤولية القطاع الخاص. ومناقشة هذه الآلية في الأونكتاد، بغية التوصل إلى توافق آراء ينبغي أن تسفر عما يلي:

دراسة جدوى تقنية ومالية؛

اتفاق يتخذ صفة رسمية بين مختلف الأطراف؛

بدء صندوق "رائد" لتمهيد الطريق أمام مبادرات أخرى تستخدم الإجراءات التي كفلتها هذه الآلية.

٧- وينبغي أن تستفيد البلدان غير الساحلية من إتاحة برنامج الأونكتاد الخاص هذا لأقل البلدان نمواً.]

- - - - -